العلة النحوية عند أبى البقاء العكبري وأثرها في التوجيه الإعرابي

الدكتـــــور

أحمد إسماعيل حسن يونس

مدرس بقسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بدسوق - جامعة الأزهر

العلة النحوية عند أبي البقاء العكبري وأثرها في التوجيه الإعرابي

أحمد إسماعيل حسين يونس
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، دسوق، مصر.
البريد الالكتروني: d.ismael@azhar.edg.eg

ملخص البحث :

يعالج هذا البحث العلة النحوية عند أبي البقاء العكبري وأثر تلك العلة في التوجيه الإعرابي حيث إن التوصية الإعرابي يعتمد على أسباب وعلل تؤيده وتثبت تلك القاعدة النحوية والحكم النحوي الواحد ، مثل الرفع أو النصب أو الجر قد يعلل بأكثر من علة تبعاً لاختلاف وجهات نظراً لعلماء ، فهذا ما دار حوله البحث وعالجه.

الكلمات المفتاحية :

العلة ، السبب ، التوجيه ،الإعراب ، البناء ، المنهج ، الوصف.

Grammatical reason at Abu Albaqa' Aleakbariu And its impact on the parsing guidance

Ahmed Ismail Hussein Younis
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Boys' Desouk, Al - Azhar University, Egypt
E-mail: d.ismael@azhar.edg.eg

Abstract:

This research deals with the grammatical cause of Abu Albaqa' Aleakbariu and the impact of that cause in the direction of the syntactic. What the research was about and treating it .

keywords:

The cause, cause, direction, expression, construction, method, description.

بسم الله الرحمن الرحيم
مُقَدِّمَة

الحمد لله منزل القرآن ، خالق الإنسان معلمه البيان ، غارس في قلبه الإيمان ، متفضل عليه بالإحسان ، حمداً كثيراً يملأ الأكوان ما بقى الزمان والمكان ، والصلاة والسلام على خير ولد عدنان محمد بن عبد الله أضاء الله به الأكوان وفضله على سائر الإنسان ، وعلى آله وصحبه الذين آمنوا به كل الإيمان فنفع الله بهم الأمة والدنيا كلها سائر الزمان .

وبعد،،

فإن أبا البقاء العكبري من النحاة الذين كان لهم إسهام كبير في جمع وتوضيح وإرساء قواعد العلل النحوية ، كغيره من النحاة السابقين والذي يقرأ نحو أبي البقاء يرى أنه قد علل لسائر الأحكام النحوية المذكورة في كتب النحو ، وإن كانت هذه العلل ليست من صنعه ، فقد سبقه إليها الكثير من النحاة ، ولكن علل أبي البقاء قد جاءت واضحة مرتبة ومنظمة يسهل على المتخصصين فهمها . ثم إنه لم يذكر للحكم علة واحدة ، وإنما كان يعدد العلل للحكم الواحد ، فجاءت علله متنوعة وسهلة وواضحة.

ومن هنا فقد وجدت في نحو أبي البقاء بغيتي وما كنت أسعى إليه وهو دراسة العلة النحوية عند أبي البقاء ، فاستخرت الله تعالى أن يكون لي دور في توضيح العلة النحوية عند أبي البقاء وجمعها وتنسيقها وإخراجها في ثوب جديد يفيد الباحثين وطلاب العلم .

وقد قمت بدراسة هذا الموضوع على النحو التالي :

١ - **مقدمة** بينت فيها أهمية دراسة الموضوع .

٢ - **تمهيد** تحدثت فيه عن أبي البقاء وحياته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، والعلة النحوية عنده مع المقارنة بينه وبين غيره .

٣- **الباب الأول** : تعليل الأحكام في الأسماء .

وفي هذا الباب فصلان :

الفصل الأول : تعليل الأحكام في الإعراب والبناء .

الفصل الثاني : تعليل الأحكام في المرفوعات إلى عامل الفاعل .

ثم ختمت البحث **بخاتمة** أوجزت فيها أهم أهداف البحث .

وأدعو الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه إنه أهل ذلك والقادر عليه .

التمهيد

التعريف بأبي البقاء العكبري

اسمه ونسبه : اسمه محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي صاحب الإعراب ولم يختلف أصحاب التراجم في اسمه ، وتفرد المنذرى في[1] تسمية أبيه الحسن ، وأجمع المتقدمون والمتأخرون على أنه الحسين بالتصغير.

نسب أبي البقاء إلى قرية قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى محلة فيها ، وإلى مذهبه في الفقه فقيل : (العكبري والبغدادي والأزجى والحنبلي) ونسبه إسماعيل باشا البغدادي نسبة خاصة وهى : (القادرى) وأولاهن نسبة إلى (عكبر) أشهرهن ، وعكبر هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد[2].

مولده وأسرته : أغفل المؤرخون الحديث عن أصل العكبري، فلم يعزوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم ، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء ويعد تلميذه (ابن الدبيثى)[3] من أدق الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً ، فقد ذكر أنه ولد في

---

(١) هو محمد بن أبى جعفر المنذرى الخرسانى اللغوي أبو الفضل ، طلب العربية ورحل في إدراكها وكان ثقة فيما يرون ثبتاً يؤخذ عنه . إنباه الرواة ٣/ ٧٠.

(٢) ينظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٣٣١ ونكت الهميان ١٧٩ وبغية الوعاة ٢/ ٣٩ ، وفيات العيان ٣/ ١٠٠ – ١٠١ ، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧ – ٦٩ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبى المعالي سعيد بن أبى طالب يحيى بن أبى الحسن بن الحجاج بن محمد بن الحجاج المعروف بابن الدبيثى الفقيه الشافعي المؤرخ الواسطى ، والدبيثى بضم الدال نسبة إلى دبيثى وهى قرية بنواحى واسط ، وأصله من كنجة ، وقدم جده

بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة تقريباً ، ولم تذكر المصادر التي أتيح لي الوقوف عليها إلا يسيراً من أحوال أسرته .

فلم تتحدث عن أبيه ولا عن تأثيره فيه ، وذكرت أنه تزوج وأن امرأته كانت تقرأ له وأنه رزق أولاداً نقلت إلينا أسماء ثلاثة منهم هم : زين العابدين أبو محمد عبد الرحمن ، وأبو نصر عبد العزيز ، وأبو عبد الله) وكلهم قرأ له وقرأ عليه ، فقد أضر –رحمه الله– بالجدرى في صغره فكان يقرأ بعيون الناس [1].

ويقول القفطى :" أضر في صباه بالجدرى فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن وقرئت عليه ، فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه ، وكان لا تمض عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم سأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ويعطوه تدريس النحو بالنظامية فقال :لو أقمتمونى وصببتم على المذهب حتى ورايتمونى ما رجعت عن مذهبي[2].

شيوخه : أقبل العكبري على العلم بطلبه من كل وجه يلازم أهله ويعتمد –وهو الضرير منذ الصغر –على السماع فتنوعت معارفه وكثر شيوخه ومنهم :

١ – إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهراوى توفي سنة ٥٥٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء فقه ابن حنبل .

على من دُبيثى وسكن واسط وبها توالدوا ، وتوفي يوم الاثنين ٨ من شهر ربيع الآخر سنة ٦٣٧ وهو ببغداد ، ينظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٨ – ٢٩ .

(١) ينظر اللباب ١/ ١٠ نقلاً عن نكت الهميان ١٧٩ وبغية الوعاة ٢/ ٣٩ .

(٢) ينظر بغية الوعاة ٢/ ٣٩ .

٢ - أحمد بن المبارك المرقعانى أبو العباس ، ولم تشر المصادر إلى ما أخذ عنه أبو البقاء .

٣-طاهر بن محمد بن طاهر الهمذانى أبو زرعة المتوفي سنة ٥٩٦هـ أخذ عنه الحديث في بغداد.

٤ - عبد الرحمن بن على أبو الفرج بن الجوزي ، والراجح أخذه عنه الحديث وفقه ابن حنبل .

٥ - عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب ت ٥٦٧ هـ وهو أكبر شيوخه في النحو وتأثره به وبكتابه (المرتجل) ظاهر في اللباب ، وأخذ عنه كذلك الفرائض والحساب واللغة[1].

٦ - أبو الحسين البطائحى ، فقد ذكر القفطى أنه قر عليه بالروايات .

٧ - القاضي أبو يعلى الفراء ، فقد ذكر القفطى أنه تفقه عليه ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والفرائض والحساب .

٨ - أبو الفتح بن البطى ، وقد ذكر القفطى أنه سمع منه الحديث[2].

تلاميذه:

قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ يستطيع الباحث أن يحصى منهم أكثر من أربعين تلميذاً بين أئمة وحفظه ومؤرخين ونحاه، ومن أشهرهم :

١ - عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد شاع نهج البلاغة ٦٥٥هـ .

---

(١) ينظر اللباب ١/ ١١ مقدمة التحقيق .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٩ .

٢ – عبد العظيم بن عبد القوى أبو زكى الدين المنذرى الحافظ ت ٦٥٦ هـ .

٣ – ياقوت بن عبد الله الرومى الحموى صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان ت ٦٢٦ هـ[1].

أما تلاميذه الذين درسوا عليه النحو فمنهم :

١ –أحمد بن على أبو العباس الأذدى المهلبى الحمصى النحوي ت٦٤٤هـ.

٢ – عبد الرحن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبلي ت ٦٣٤هـ .

٣ –عبد الصمد بن احمد التطيعى المحدث النحوي ت ٦٧٦هـ.

٤ – القاسم بن أحمد علم الدين اللورقى الأندلسي ت ٦٦١هـ.

٥ – يحيى بن أبي منصور المفتى المعمر أبو زكريا بن الصيرفي المشهور بابن الحنبيشى ت ٦٧٨هـ .

مذهبه في النحو :

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان متعصباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه ولم أجد فيها ما يشير إلى مذهبه في النحو ، غير أن نفراً من الدارسين المحدثين أبوا إلا أن يلحقوه بمذهب من مذاهب النحو ، فألحقه بعضهم بمدرسة بغداد ، وبعضهم بمدرسة الكوفة ، وألحقه الدكتور شوقي ضيف بالمدرسة البغدادية وحجته : أن صلته بالشيخين أبي على الفارسي وابن جنى تتضح في شرحه لإيضاح الأول ولمع الثاني ، وأننا إذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها .

---

(١) ينظر اللباب ١/ ١٤ مقدمة التحقيق.

والحق أن العكبري لم يكن بغداديا ، وإنما كان يتكئ على آراء البغداديين في ترجيح آراء البصريين ، ومما يظاهر دعوانا : أن العكبري ذكر سيبويه ثلاثاً وثلاثين مرة في (**اللباب**) واقتبس من كلامه شذرات ، وحاط آراءه بالإكبار فأنى لنا أن ننزعه من منبته في مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد .

وإذا كان لإخراج العكبري من مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد بعض المسوغات الواهية فليس لسلكه في سلك الكوفيين مسوغ واحد ، ومع ذلك ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أنه كوفي فقال :"ألف بعد أبي البركات الأنباري أبو البقاء كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ولم نعثر على هذا الكتاب ، إلا أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة كما يتضح جلياً من مؤلفاته[1].

ومن هنا يتضح لنا أن العكبري بصري المذهب يختار مذهب البصريين ويدافع عنه وينصره ويقوى ذلك كثرة المسائل التي رجح فيها مذهب البصريين ، إلا أن اختياره لمذهب البصريين ودفاعه عنه لم يكن مانعاً من رد بعض الآراء البصرية ومناقشتها وبيان ما فيها من صحة أو فساد.

آثاره في النحو – مؤلفاته :

قال الدكتور عبد الإله نبهان : خلف أبو البقاء مؤلفات كثيرة بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلفاً ، فأوصلها غيره إلى تسعة وخمسين ولا يعنينا منها إلا ما ألفه في النحو ، وقد أحصينا ما بلغنا من آثار

---

(١) ينظر اللباب ١/ ١٨ – ٢٠ ونشأة النحو ٩٦ .

العكبري من النحو فتحصل لنا تسعة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم منها :

١ - الأربعة في النحو – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩ .

٢ - الإشارة في النحو – ذكرته كتب كثيرة منها : نكت الهميان ١٨٠ وبغية الوعاة ٢/ ٣٩.

٣ - إعراب الحديث – حققه الدكتور عبد الإله نبهان.

٤ - إملاء ما من به الرحمن أو إعراب القرآن وهو مطبوع عدة طبعات.

٥ - الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح – ذكره صاحب النكت ١٧٩ ، وصاحب البلغة ١٠٨ .

٦ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين[1].

٧ - إعراب الشواذ – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٨ - التعليق في الخلاف – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٩ - الملقح في الجدل – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١٠ - الناهض – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١١ - البلغة – ذكره السيوطي في البغية ٢، ٣٩.

١٢ - الثلاثة في الفرائض – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١٣ - شرح الفصيح – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩ .

١٤ - شرح الحماسة – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩ .

١٥ - شرح المقامات – ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

---

(١) ينظر اللباب ١/ ١٦ وبغية الوعاة ٢/ ٣٩.

١٦- شرح خطب ابن نباته - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١٧- شرح الإيضاح والتكملة - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١٨- شرح اللمع لابن جنى - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

١٩- التوصيف في التصريف - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٢٠- لباب الكتاب ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٢١- شرح أبيات الكتاب - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٢٢- إيضاح المفصل - ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩

٢٤- ترتيب إصلاح المنطق على حرف المعجم ذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٩.

وفاته :

مات – رحمه الله– ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة[1].

****

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٨ – ٣٩.

العلة النحوية عند أبي البقاء

عمد أبو البقاء إلى تعليل أي حكم أو قاعدة نحوية ، ويعدد العلل للحكم الواحد حتى أنها لتصل في بعض الأحيان إلى عشرة أو أكثر أو أقل من ذلك .

وتمتاز العلة النحوية عند أبي البقاء بالوضوح والإيجاز ، أعمل فيها أبو البقاء فكره فجاءت متنوعة ومتعددة .

ويرى محقق الجزء الأول من اللباب أن أبا البقاء لم يكن له حظ من هذه العلل النحوية والصرفية التي أوردها في كتابه ، وأنها ليست من صنعه ، وإنما أخذها عمن سبقه من النحويين ولم يزد عمله فيها على أن نسقها ورتبها فيقول :" ونحن لا ندعى أن علل اللباب من صنع العكبري أو أنه هو الذي وقع عليها ولم يسبقه إليها سابق ، ففي كتب السابقين ومنها كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج فيض من هذه العلل ، ولم يزد عمل الشيخ في لبابه على تنسيق هذه العلل" [1].

وأرى : أن ما قاله محقق اللباب بعضه مسلم وبعضه غير مسلم ، فنحن متفقون معه في أن هذه العلل لم تكن من صنع العكبري ولا من وحى خياله وحده ، وإنما وضع المتقدمون الكثير من هذه العلل قبل أبي البقاء .

ولكننا نختلف معه في أن أبا البقاء وإن لم يكن صانعاً لهذه العلل إلا أنه كان له نصيب وإسهام في ترتيب هذه العلل واختلاف العلل الفرعية من هذه العلل العامة التي وضعها السابقون ، فهو كغيره من النحاة يعمل فكره

---

(١) اللباب ١/ ٣٣.

ويضع ما يراه صالحاً من التعليلات ، وذلك من منطلق كونه نحوياً عاش في القرن السادس الهجري ، فلا شك أنه كان له رأيه الشخصي في كل ما سمع وما قرئ عليه من مسائل وأقوال .

والدليل على أن أبا البقاء كان له نصيب ومساهمة في هذه التعليلات أن المعلل الأول للنحو العربي وهو الخليل بن أحمد [1] بوم أن علل للأحكام النحوية لم يغلق باب التعليل عند حد تعليلاته ، وإنما ترك الباب مفتوحاً لكل من يأتي بعلة مقبولة ، فالخليل بن أحمد عندما سئل عن العلل النحوية التي يعتل بها في أقواله نراه قد أجاب إجابة تدل على تواضع العلماء ، فالخليل بن احمد وهو من هو بين النحاة لا يغلق باب التعليل عند حد تعليلاته ولم يستبد بالعلة النحوية ، ولم يوقف حدودها عند العلل التي علل بها وإنما ترك الباب مفتوحاً لكل من يأتي بعلة يراها هو أفضل مما علل به الخليل.

فأبو البقاء وإن لم يكن صانعا للعلة النحوية بنفسه إلا أنه شارك فيها وفي توسعتها وتشعبها وتنوعها وتوضيحها و شرحها ، وهذا ما فعله كل النحاة بعد الخليل وسيبويه ، فلم يزيدوا على ذلك رغم علمهم ومنزلتهم ، فلم نر واحداً من هؤلاء الأعلام قد أتى بشيء: جديد في النحو والصرف بعد الخليل وسيبويه ، فكل المسائل النحوية والصرفية قد استوفاها كتاب

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدى البصري أبو عبد الرحمن أستاذ سيبويه ، توفي سنة ١٧٠ هـ ، وقيل سنة ١٦٠ هـ وله أربع وسبعون سنة . انظر بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ .

سيبويه الذي يسمى (قرآن النحو) غاية ما هنالك أن هؤلاء العلماء كان دورهم في الشرح والتوضيح وبسط القول وإيضاح العلل التي أوجزها الخليل وسيبويه علاوة على أن العكبري يعد من النحويين المتقدمين أو القريبين منهم فقد عاش في القرن السادس وتوفي في أوائل السابع الهجري.

بلا شك أنه أسهم في ترسيخ العلة النحوية ، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بالمقارنة بينه وبين احد النحويين المعنيين بالتعليل للأحكام النحوية كالرضى الاستراباذى مثلاً ، ولنأخذ مثالاً توضيحياً للتعليل عند كل منهما على الوجه التالي :

نموذج لتوضيح الفرق بين العكبري والرضى في توضيح العلة النحوية علة كون الإعراب آخر الكلمة

إذا رجعنا إلى الرضى في شرح الكافية لنرى بماذا يعلل لهذا الحكم النحوي ، وجدنا أنه يكتفي بعلة واحدة لكون الإعراب في آخر الكلمة ، وهو من هو بين المعللين للأحكام النحوية ، وهذه العلة الواحدة هى : أن الإعراب يشبه الصفة ، لأنه يصف الاسم بكونه عمدة أو فضلة أو نحو ذلك، والصفة لابد وان تأتى بعد الموصوف.

يقـول الرضـى: " وإنـما جعـل الإعـراب في آخـر الكلمـة ، لأنـه دال عـلى وصـف الاسـم أي كونـه عمـدة أو فـضلة ، والـدال عـلى الوصـف بعـد الموصوف" [1].

هذا فقط ما ذكره الرضى في علة كون الإعراب في آخر الكلمة ، ولم يزد عليه شيئاً ، وأما أبو البقاء فيفصل لنا هذه العلة تفصيلاً ، ولم يقتصر على تعليل واحد كما فعل الرضى ، وإنما أتى بكثير من التعليلات الواضحة المقنعة التي تشبع نهم المتخصصين ، ويقنع بها عامة القراء والمثقفين .

يقول أبو البقاء: " وإنما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه :

أحدها: " أن الإعراب جئ به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها وهو الفاعلية والمفعولية ، فكان الدال عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم لها ، وليس كذلك لام التعريف وألف التكسير وياء التصغير ، لأن التعريف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللازمة للكلمة بخلاف مدلول الإعراب .

والثاني : " أن حركة الإعراب تثبت وصلاً وتحذف وقفاً ، وإنما يمكن هذا في آخر الكلمة إذ هو الموقوف عليه .

والثالث : " أن أول الكلمة لا يمكن إعرابه لثلاثة أوجه :

أحدها: " أن من الإعراب السكون ، والابتداء بالساكن ممتنع .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥ .

والثاني : " أن أول الكلمة متحرك ضرورة ، وحركة الإعراب تحدث بعامل والحرف الواحد لا يحتمل حركتين .

والثالث:" أن تحرك الأول بحركة الإعراب يفضى إلى اختلاط الأبنية" [1].

فهنا نرى العكبري قد علل لهذا الحكم بثلاثة أدلة أو ثلاث علل، وتولد من هذه العلل الثلاث ثلاث علل أخرى ، ولم يكن ما قاله الرضى واحداً منها ، وهذا معنى قولنا : إن العكبري له دور في تنمية العلل واختلافها فهذا دليل على أن العكبري لم يكن تابعاً لغيره من المعللين ، وإنما كان يعمل فكره ، ويستنبط العلل من الكلام .

فقد ظهر لنا بهذه المقارنة الموجزة أن العكبري كان أوسع فكراً وأغزر علماً في العلل النحوية من الرضى ، وأوضح أسلوباً ، كما أنه فصل الكلام في هذه العلة ولم يكتف بالإيجاز حتى تكون العلة واضحة في ذهن المتلقي.

****

(١) ينظر اللباب ١/ ٥٨ –٥٩ .

الفصل الأول

تعليل الأحكام النحوية في باب الإعراب والبناء

الإعراب بين اللفظ والمعنى [١]

قال العكبري : " والإعراب معنى لا لفظ لأربعة أوجه :

أحدها : أن الإعراب هو الاختلاف ، والاختلاف معنى لا لفظ.

والثاني : أنه فاصل بين المعاني ، والفصل والتميز معنى لا لفظ.

والثالث : أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال : حركات الإعراب، وضمة إعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والرابع : أن الحركة والحرف يكونان في المبنى ، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون السكون إعراباً ، وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى" [٢].

فالواضح من هذا النص أن أبا البقاء العكبري يرى أن الإعراب معنوي لا لفظي ، وقد علل لذلك بعلل أربع ، وقد تبعه كثير من النحاة الذين جاءوا

---

(١) راجع المسألة في : النكت الحسان لأبى حيان ٣٤ ، والارتشاف ١/ ٤١٣ والأشباه والنظائر ١/ ١٠١ والهمع ١/ ١٤ وشرح الأشمونى ١/ ٢٥ –٢٦ ، وحاشية الخضرى ١/ ٤٣.

(٢) اللباب ١/ ٥٣ –٥٤ والتبيين ١٦٧ .

من بعده ، ومنهم الأعلم الشنتمرى [١] من بلاد الأندلس ، ومن قبله من علماء المشرق العربي أبو على الفارسى [٢] والإمام عبد القاهر الجرجانى . وإذا كان أبو البقاء قد أتى بهذه العلل الأربع لإثبات أن الإعراب معنى لا لفظ فيمكن لنا مناقشته فيها ليتبين لنا مدى قوتها ووجه صحتها على النحو التالي :

العلة الأولى: " أن الإعراب هو الاختلاف ، والاختلاف معنى لا لفظ" [٣].

وهذه علة قوية تؤيد رأى أبي البقاء ، وذلك لأن الإعراب هو التغير من حالة إلى أخرى وعدم الثبات على حالة واحدة ، وهذا التغير معنوي غير ملفوظ به فالإعراب إذن معنى لا لفظ.

العلة الثانية :أنه فاصل بين المعاني ، والفصل والتمييز معنى لا لفظ.

وهذا صحيح ، فإن الإعراب هو الذي يفصل بين المعاني المختلفة ، فيه يتميز الفاعل من المفعول ، وهذا الفصل والتميز بين المعاني المختلفة هو من حيث المضمون معنى .

---

(١) هو الحجاج بن يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم لانشقاق العليا ، ولد بشنتمرية مدينة في غرب الأندلس ، من مؤلفاته : شرح الجمل للزجاجى ، وشرح شواهد سيبويه ، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ . انظر: نفح الطيب ٢/ ٤٧ ، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦١ ، وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٥.

(٢) راجع شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر ١/ ٩٨.

(٣) اللباب ١/ ٥٣ – ٥٤ والتبيين ١٦٧ .

العلة الثالثة : أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال : حركات الإعراب ، وضمة الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه .

وفي هذه العلة يريد أبو البقاء أن يقول : إن الذي غَرَّ هؤلاء القائلين : إن الإعراب لفظ لا معنى : ظهور حركات الإعراب على الكلام ، فهى إذاً مرئية وإذا كانت كذلك فهى إذاً محسوسة ملفوظ بها ، وهذا غير صحيح لأن حركات الإعراب ليست هى الإعراب ، بدليل أنها تضاف إلى الإعراب فيقال : حركات الإعراب ، فإذا كانت الحركات هى الإعراب فلا يجوز أن تضاف إلى الإعراب لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وأرى أن رأى العكبري في أن حركات الإعراب ليست هى الإعراب هو الراجح لأمرين :

الأول: أن الإعراب هو الحكم على الكلمة من أنها فاعل أو مفعول أو حال أو غير ذلك من خلال تغيراتها المختلفة ، أما حركات الإعراب فهى الإشارة المعبرة عن هذا الحكم في هذه الكلمة .

والثاني : أن حركات الإعراب ليست هى المعبرة للكلمة ، وإنما المعرب للكلمة هو الموقع الذي تقع فيه فهو الذي يحكم عليها بهذا الحكم ، بدليل أننا نقول : هذا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، ولم تقل : هذا فاعل مرفوع بالضمة ، فالإعراب إذا غير حركات الإعراب، فالإعراب هو الحكم على الكلمة من خلال الموقع الذي تقع فيه ، وأما الحركات فما هى إلا علامة تفصح عن هذا الحكم .

العلــة الرابعــة : أن الحركـة والحـرف في المعنـى ، وقـد تـزول حركـة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون لسكون إعراباً .

وهـذه علـة تبـدو هـى الأخـرى مؤيـدة لمـا قالـه كـالعكبري سـابقاً فـإذا كانـت الحركات هى التي غرت هؤلاء القـائلين بلفظيـة الإعـراب ، فهـذا غـير مطـرد ، لأن الحـرف والحركـة إذا كانـا في المعـرب فقـد يكونـان أيـضاً في المبنـى ، وقد تزول هـذه الحركـة في المعـرب بـالوقف عليـه ، كـأن يقـال : جـاء محمـد بـالوقف دون الحركـة فقـد زالـت الحركـة بـالوقف ، فهـذا كلـه يـشهد لأبي البقاء بأن الإعراب معنى لا لفظ.

****

علة كون موضع الإعراب آخر الكلمة

قال أبو البقاء : " وإنما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه :

أحدها: " أن الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها وهو الفاعلية والمفعولية ، فكان موضع الدال على المعنى اللازم لها ، وليس كذلك لام التعريف وألف التكسير ، والتصغير كالأوصاف اللازمة للكلمة بخلاف مدلول الإعراب .

والثاني: أن حركة الإعراب تثبت وصلاً وتحذف وقفاً ، وإنما يمكن هذا في آخر الكلمة إذ هو الموقوف عليه.

والثالث: أن أول الكلمة لا يمكن إعرابه لثلاثة أوجه :

الأول : أن من الإعراب السكون ، والابتداء بالساكن ممتنع.

والثاني : أن أول الكلمة متحرك ضرورة ، وحركة الإعراب تحدث بعامل والحرف الواحد لا يحتمل حركتين .

والثالث: أن تحرك الأول بحركة الإعراب يفضى إلى اختلاط الأبنية .

ولا يمكن أن يجعل الإعراب في وسط الكلمة لأربعة أوجه:

الأول : أن تحرك الأول بحركة الإعراب يفضى إلى اختلاط الأبنية.

والثاني : أنه يفضى إلى توال أربع متحركات في كلمة واحدة كَمُدَحْرِج إذا تحركت الحاء ، إذ ليس معك ما يمكن تحركه من الحشو غيره.

والثالث: أنه يفضى إلى الجمع بين ساكنين في بعض المواضع.

والرابع : أن حشو الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة ، وتعيين واحد منها بحركة الإعراب لا دليل عليه" [١].

لذا يرى جميع النحويين أن الإعراب لابد وأن يكون في آخر الكلمة ، وذلك لأن آخر الكلمة هو محل الإعراب ، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الإعراب في أول الكلمة لامتناع الابتداء الساكن والسكون من الإعراب .

ولا يمكن أن يكون كذلك في وسط الكلمة ، وذلك لأن الإعراب إنما جئ به للدلالة على معنى ، والمعنى طارئ على الكلمة، فهذا المعنى لا يأتي إلا بعد أن تستوفي الكلمة جميع حروفها.

وقد اتفق الجميع على ذلك إلا عالماً واحداً وهو (أبو بكر بن الخياط)[٢] فقد ادعى أن الإعراب يمكن أن يكون في أول الكلمة ووسطها، وقد وضح هذه المسألة الزجاجي في الإيضاح فقال :" وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضٍ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً ، فما دخلها أولاً قولك : (الرجل والغلام) ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه .

---

(١) اللباب ١/ ٥٨ –٥٩ والتبيين ١٦١ ، ١٦٢.

(٢) هو محمد بن أحمد منصور الخياط نحوى لغوى من أهل (سمرقند) توفي سنة ٣٢٠ هـ . بغية الوعاة ١/ ٤٨ ، وإنباه الرواة ١/ ١٢٩ . والمدارس النحوية ٢٤٦.

ثم قال الزجاجي :"والقول عندي هو الذي عليه جلة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة منها فَعْل وفُعُل) وما أشبه ذلك من الأبنية فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركته إعراب أم بناء، لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه " [١].

ويقول الرضى : " وإنما الإعراب في آخر الكلمة لأنه دال على وصف الاسم أي كونه عمدة أو فضلة ، والدال على الوصف بعد الموصوف" [٢].

ومعنى ذلك أن الرضى يشبه الكلمة بالموصوف ويشبه الإعراب بالصفة، فكما أنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف، فكذلك لا يجوز أن يكون الإعراب إلا في آخر الكلمة وهذا رد لرأى ابن الخياط.

ويقول الشيخ يس :" إن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها ، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها ، فإن كان بالحركات فلابد وأن يكون على حرفها الآخر ، ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة ، وأما إذا كان بالحروف التي هى من نسج الكلمة فلابد وأن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها إنما تجعل إعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة" [٣].

---

(١) الإيضاح للزجاجي ٧٦ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٥ .

(٣) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٦٦.

ويقول السيوطي : "ومحله (أي الإعراب) آخر الكلمة أو ما نزل منزلته، والمراد بآخر الكلمة نحو الدال من (زيد) والميم من (يقوم) وبما نزل منزلة الأفعال الخمسة فإن علامة الإعراب فيها السكون وحذفها ، وليست هى آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر ، بل الضمير الذي هو الفاعل ، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل" [١].

وظهر من تعريف ابن هشام للإعراب أنه يرى أن محله آخ الكلمة [٢].

ويرى قطرب أن الإعراب لابد أن يكون في آخر الكلمة ويمتنع أن يكون في حشو الكلمة ففال :" إنما جعل أخيراً لتعذر جعله وسطاً إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنية ، أو دعا أفضى إلى الجمع بين ساكنين أو الابتداء بالساكن ، وكذلك خطأ لا يوجد مثله فيما إذا جعل أخيراً " [٣].

ويقول ابن يعيش :" فإن قيل : ولم كان الإعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها ؟ قيل : إنما كان كذلك لوجهين :

أحدهما: أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الإعراب آخراً.

الوجه الثاني : أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً ، فلم يجز أن يكون أولاً ، لأن الحرف الأول لا يكون لا

---

(١) الهمع ١/ ٥٥ .

(٢) شذور الذهب ٣٤ .

(٣) الأعراف / ٣٨ .

متحركاً ، فلو جعل الإعراب أولاً لم يعلم إعراب هو أم بناء ، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال ، فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم ، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً ولم يجعل وسطاً لأنه بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هى على (فَعَل) كفرس ، أو (فِعَل) ككنّف ، أو على (فَعُل) كعضُد ، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له ، فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخراً فاعرفه " [1].

فالإعراب إذن لابد أن يكون في آخر الكلمة ، ولا يجوز أن يكون في أول الكلمة ولا في وسطها كما قال ابن الخياط ، وقد رأينا تعليل النحويين لذلك .

❁❁❁❁

(١) ينظر شرح المفصل ١/ ٥١ .

موضع الحركة من الحرف[١]

قال أبو البقاء : " والحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ، وقال قوم منهم ابن جنى هى بعده ، والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف لأن صفة بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك ؛ لاصقة الشيء كالعرض، والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها " [٢].

ويرى بعض النحويين من أن الحركة إنما تكون بعد الحرف واحتج على ذلك بوجهين :

أحدهما : أنك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ من حرف آخر فكذلك ما قاربه " [٣].

ورُدَّ هذا الرأي من وجهين :

---

(١) المسألة في : سر الصناعة ١/ ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ والخصائص ٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، واللباب ١/ ٦١ ، وشرح الكافية ١/ ٢٤ ، والهمع ١/ ١٩ ، ٢٠ ، والأشباه والنظائر ١/ ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) اللباب ١/ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) سر الصناعة ١/ ٣٣ ، ٣٧ ، والخصائص ٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، واللباب ١/ ٦١.

أحدهما : أن الإدغام امتنع لتحصن الأول بتحركه لا لحاجز بينهما ، كما تتحصن عن القلب نحو (عَوَض) .

والثاني : رُدَّ عليه بوجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهى شرط لحدوثه وليست بعضاً له ، ولهذا إذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بهذاً الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق بالحر المشدد حرفاً واحداً وان كانا حرفين في التحقيق ، إلا أن الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف" [1].

وقال الرضى : " فالحركة إذن بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فاصل ، فإذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاماً" [2].

وقال السيوطي : " في محل الحركة ثلاثة أقوال :

أحدها: وهو قول سيبويه أنها تحدث بعد الحرف ، واختاره ابن جنى قال : ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من الإدغام نحو الملل

---

(١) اللباب ١/ ٦١ ، ٦٢.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٤.

والضعف ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملال ، فلولا أن حركة الأول تليه في الرتبة حجزت عن الإدغام .

والثاني : أنها معه واختاره أبو على الفارسى قال : ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركة مخرجها من الفم ، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف.

والثالث : وهو أضعفها أنها قبله ، قال ابن جنى : ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في (يعد) وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يوعد) لو خرج على أصله ، فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها" [(١)].

وأرى أن الإعراب لما كان من أهم ميزات اللغة العربية ، وكان موجوداً في كلام العرب من قديم الزمان – والمعروف أن الإعراب له حركات إعرابية، وهذه الحركات هى الفتحة والضمة والكسرة التي تبين موقع الكلمة من الإعراب ، أهى فاعل فيكون مرفوعاً بالضمة ظاهرة أو مقدرة ، أو بعلامة أخرى فرعية ، أو مفعولاً فيكون منصوباً بالفتحة الظاهرة أو المقدرة، أو بعلامة فرعية ، أو مخفوضاً فيكون مجروراً بالكسرة الظاهرة أو المقدرة ، أو بعلامة فرعية – كانت الحركة قرينة الحرف لا تفارقه ، وعندما اجتمع القرينان (الحرف والحركة) أراد النحويون – كعادتهم – أن يعرفوا : هل هذه الحركة نشأت مع الحرف أو قبله أو بعده ، فيرى

---

(١) الهمع ١/ ١٩، ٢٠ .

سيبويه أنها تحدث بعد الحرف ، وقد اختاره ابن جنى ، ويرى أبو على الفارسى وتبعه أبو البقاء العكبري أن الحركة تحدث مع الحرف لا قبله ولا بعده ، ويرى ابن جنى في أحد قوليه أنها تحدث قبله وقد تبين ضعفه.

واعتقد أن الرأي الراجع من هذه الآراء هو ما قال به أبو على الفارسى وأبو البقاء ورجحه أبو حيان من أن الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده.

والدليل على ذلك : أن الحركة لا يستطيع الناطق أن ينطق بها قبل الحرف ولا بعده ، وإنما لابد أن تكون مقارنة لنطق الحرف نفسه ، فإذا قلت مثلاً : (نَ) كانت الحركة وهى الفتحة مع الحرف في النطق يخرجهما اللسان دفعة واحدة.

ثم إن علماء الأصوات يقولون : إن المقطع الصوتي يتكون من (صامت + صائت) أي أنه مكون من حرف وحركة ، فإذا كان المقصود من ذلك : أيهما سابق في الوجود والنشأة كأن الحرف أسبق من الحركة ، لأن الحرف نشأ أولاً ومكث زمناً طويلاً قبل النقط والإعراب والشكل والهيئة.

أما إذا كان المقصود من ذلك : أيهما أسبق من ناحية خروج الصوت والنطق بالحرف فهما في النطق معاً ، لا يتقدم أحدهما عن صاحبه ولا يتأخر عنه لما ذكرناه قبل ذلك . والله أعلم .

الحرف غير مجتمع من الحركات [١]

وهذه المسألة هى الأخرى أخذت حيزاً كبيراً من تفكير النحويين وأرباب الصناعة النحوية والصوتية فاختلفت حولها الآراء،

فيرى المحققون أن الحرف غير مجتمع من الحركات لوجهين[٢]:

أحدهما : أن الحرف أصله السكون ومحال اجتماع ساكن من حركات.

والثاني: أن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختص بمخرج .

ولا معنى لقول من قال : إنه يجتمع من حركتين ، أن الحركة إذا شبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين [٣]:

الأول : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشعبت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف .

والواضح من هذا أن العكبري يرى أن الحرف غير مجتمع من الحركات ويعلل ذلك بوجهين ، ويمكن توضيح هذين الوجهين كالآتي:

الأول : أن الحرف مبنى في الأصل على السكون لا على الحركة وإذا كان أصل الحرف هو السكون ، فمن المستحيل أن يكون الساكن مجتمعاً من الحركات ؛ لأن الحركة نقيض السكون .

---

(١) المسألة في : الخصائص ٢/ ٥ ، ٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وسر الصناعة ١/ ٢٦ ، والأشباه والنظائر ١/ ١٩٥ ، ١٩٦ ، وشرح الكافية ١/ ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) اللباب ١/ ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) السابق ١/ ٦٣ ، ٦٤.

الثاني: أن الحرف يختص بمخرج معين ، والحركة لا تختص بمخرج ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يكون الحرف مجتمعاً من الحركات ، وذلك لأن طريقهما مختلف ، فالحرف له مخرج معين من المخارج المعروفة ، أما الحركة فليس لها مخرج معين فهى صوت هوائي يخرج من الجوف .

ويرى ابن جنى أن الحرف مجتمع من الحركات وقد عقد لذلك باباً في الخصائص حيث قال :" الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى (الضمة) الواو الصغيرة ، و(الكسرة) الياء الصغيرة ، و(الفتحة) الألف الصغيرة ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها" [١].

ويسوق ابن جنى أدلة أخرى على ذلك فيقول : " ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت مجراها في الإعراب لها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة والتثنية والجمع على ضدها والأفعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف" [٢].

ويتفق الرضى مع ابن جنى في هذه المسألة فيقول : " اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا

---

(١) الخصائص ٢/ ٣١٥ ، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) السابق ٢/ ٣١٥.

فاصل ببعض الواو ، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء ، وفتحه الإتيان بعده بشيء من الألف" [١].

ويؤكد ابن جنى هذه المسألة فيقول في سر الصناعة : " فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الحرف أنها توابع للحركات ومنتشئة عنها ، وان الحركات أوائل لها وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة" [٢].

والذي أميل إليه هو رأى المحققين وأبي البقاء من أن الحرف غير مجتمع من الحركات ، وذلك لأن الحرف كان ساكناً في الأصل ومحال أن يكون الساكن مجتمعاً من الحركات ، كما أن كلا من الحرف والحركة مختلف من حيث المخرج ، فالحرف قد حدد له العلماء المخارج المعروفة ، وأما الحركة فلم يحدد العلماء لها مخرجاً .

****

(١) شرح الكافية ١/ ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٦ .

ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية[١]

من المعروف أن كل كلمة في الجملة العربية لابد وأن يكون لها موقع إعرابي ، فإن تأثرت بالعوامل الداخلة عليها كانت معربة وإن لم تتأثر كانت مبنية ، ولا يجوز أن تكون في الكلام كلمة بين هذين الحكمين بمعنى أنها لا معربة ولا مبنية.

وقد أكد هذا الكلام أبو البقاء العكبري وعلل هذا الحكم فقال :" وليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حد المعرب صد حد المبنى وليس بين الضدين واسطة"[٢].

وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنى إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه ، والذي ذهبوا إليه فاسد ؛ لأنه معرب عند قوم مبنى عند آخرين" [٣].

وكان ممن ذهب إلى هذا الرأي الأخير ابن جنى ، ولكنه عندما قال ذلك لم يكن يتحدث عن الكلمة من حيث الإعراب والبناء وإنما كان حديثه عن الحركة التي هى في مثل (غلامى وصاحبى) فقد ذكر أن هذه الحركة ليست حركة إعراب ، وذلك لعدم انتقالها وتغيرها من حال إلى حال ، وليست بناءً ، لأن الكلمة التي هى فيها ليس فيها شبه بالحرف حتى تبنى.

---

(١) المسألة في : الخصائص ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، واللباب ١/ ٦٧ ، والأشمونى ١/ ٥٤١ .

(٢) اللباب ١/ ٦٧ .

(٣) السابق ١/ ٦٧.

قال ابن جنى :" باب في الحكم يقف بين الحكمين " هذا فصل موجود في العربية لفظاً وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامى وصاحبى) فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهى فيه نحو (هذا غلامى ، ورأيت صاحبى).

وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة وأما أنها غير بناء ، فلأن الكلمة معربة متمكنة ، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء ، ألا ترى أن (غلامى) في التمكين واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا ، فإن قلت : فما الكسرة في نحو : مررت بغلامى ، ونظرت إلى صاحبى ، إعراب هى أم من جنس ما قبلها من الكسة في الرفع والنصب ؟ قيل : بل هى من جنس ما قبلها وليست إعراباً ، ألا ترى أنها ثانية في الرفع والنصب ، فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف عليها فيكون في الحالات ملازماً لها"[1].

فابن جنى هنا كان يتحدث عن الحركة ، وأنها ليست إعراباً ولا بناءً، والدليل على أن حديثه لم يكن عن الكلمة أنه عندما ذكر الحكم الإعرابي لهذه الكلمة ذكر أنها معربة ، وهذا يتضح من قوله : (فلأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة إذن في آخرها ببناء".

ومع ذلك فقد نسب الأشمونى إلى ابن جنى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وذلك عند ذكر الأوجه الجائزة في إعراب المضاف

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٥٦ - ٣٥٧.

إلى ياء المتكلم قال الأشمونى :" في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور .

والثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة .

الثالث: أنه مبنى وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف" [١].

وأرى أن الإعراب يعنى التغيير والانتقال وعدم الثبات على حالة واحدة والبناء يعنى الثبات على حال ة واحدة وعدم الانتقال من حال إلى أخرى ، فهذان المصطلحان إذن متضادان ، إذا كان أحدهما في كلمة فلا يمكن أن يكون الآخر فيها ،فإذا كانت الكلمة معربة فلا يمكن أن تكون مبنية في نفس الوقت ، وإذا كانت مبنية فلا يمكن أن تكون معربة ، فالكلمة إما معربة وإما مبنية ، وهذا ما نص عليه أبو البقاء عندما قال : "وليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حد المعرب ضد حد المبنى على ما سبق وليس بين الضدين واسطة "[٢].

---

(١) شرح الأشمونى ١/ ٥٤١ .

(٢) اللباب ١/ ٦٧ .

ولكننا إذا أعدنا النظر في كلام ابن جنى وجدنا أن ما قاله موجود وثابت في اللغة ، حيث إن هذه الكسرة التي في (غلامى وصاحبى) ملازمة لهذه الكلمة حتى في حالتي الرفع والنصب ، فتقول: هذا غلامى ورأيت صاحبى ، ولكن يمكن تأويل ذلك : بأن هذه الكسرة لم تفارق هذه الكلمة لمناسبة ياء المتكلم ؛ لأن ياء المتكلم يناسبها كسر ما قبلها ، ويتضح ذلك من إعراب المثال السابق ، فإذا أردنا إعراب (هذا غلامى) قلنا : ها: للتنبيه حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، و(ذا) اسم إشارة مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ ، و(غلامى) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، أي مناسبة الكسرة للياء ، وكذلك (صاحبى) مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة لو ظهرت لم تستقم مع الياء ، لأن الياء يناسبها كسر ما قبلها.

وهذه الكلمة في الحقيقة معربة ولكن بحركات مقدرة – كما يقول الجمهور لوجود الياء المانعة من ظهور الضمة والفتحة .

والحقيقة التي لا مفر منها هى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأى جمهور المحققين في هذه الكلمة (غلامى – صاحبى) معربة ولكن بحركات مقدرة ، لأنه لا يمكن أن تكون الكلمة العربية لا معربة ولا مبنية ، فلابد وان تكون واحدة من هاتين .

أمـا مـا ذكـره ابـن جنـى في الخـصائص ، فهـو وإن كـان في المـضاف إلى يـاء المتكلم إلا أن حديثه كان منصباً على الحركة وهى الكسرة في آخـر الكلمـة ، فـذكر أنهـا ليـست إعرابـاً بـدليل أنهـا تكـون في الكلمـة في حـالتي الرفـع والنصب ، وليست بناءً لأن الكلمة معربة متمكنة في بـاب الإعـراب ، ولـيس فيهـا شـبه بـالحرف ، فكيـف يقـال : إنهـا مبنيـة ، والخلاصـة أن هـذه الكلمـة معربة بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة .

" والله أعلم "

****

علة زيادة التنوين[١]

قال أبو البقاء : " واختلفوا في علة التنوين على أربعة أقوال :

أحدها : أنه زيد علامة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية وهو قول سيبويه [٢] ذلك أن ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل ولا يتحمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يبنى ، وما عرى من شبههما يأتي على خفته فالزيادة عليه تشعر بذلك إذ الثقيل لا يثقل.

والقول الثاني : أنه فرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهو قول الفراء وهذا يرجع إلى قول سيبويه إلا أن العبارة مضطربة ، لأن معناها أن النون فرق بها بين ما ينون وما لا ينون ، وهذا تعليل الشيء بنفسه .

والقول الثالث : أن التنوين فرق بين الاسم والفعل ، وهذا فاسد لوجهين:

أحدهما : أن ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينون .

والثاني : أن الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة كالألف واللام وحروف الجر والإضافة فلم يحتج إلى التنوين .

والقول الرابع : أنه فرق بين المفرد والمضاف ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه :

---

(١) المسألة في : الإيضاح للزجاجى ٩٧ ، والارتشاف ١/ ٣١١ ، والهمع ٢/ ٧٩ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٧٧ ، واللباب ١/ ٤٧ ، وشرح التصريح ١/ ٣٢.

(٢) قال سيبويه :" واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي: الأول وهى أشد تمكناً ، فمن ثم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هى الأسماء "الكتاب ١/ ٢٠ ، ٢١ .

أحدها: أن غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينون .

والثـاني : أن المفـرد مفـارق للمـضاف ، لأنـه يـصح الـسكوت عليـه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف .

والثالث : أن ما فيه الألف واللام مفرد ولا ينون [١].

وقـد اتفـق ابـن هـشام مـع الـرأي الأول لـسيبويه فقـال :" وفائدتـه (يعنـى التنوين) الدلالة على خفة الاسم بكونه معربـاً منـصرفاً ، وعـلى تمكنـه في باب الاسمية ، لكونه لم يشبه الحرف شـبهاً قويـاً فيبنى ، ولا يـشبه الفعـل فيمتنع من الصرف وهو التنوين" [٢].

وهذا الرأي الذي رجحه أبو البقاء ، وأما الرأي الثاني فنسبهُ للفراء وذكـر أنـه نفـس رأى سـيبويه مـع الاضـطراب في العبـارة وأفـسد الـرأي الثالـث والرابع بما ذكره سبقاً.

وقد أشار السهيلى إلى الرأي الرابع فقـال : " التنـوين فائدتـه التفرقـة بـين المنفصل والمتـصل ، فـلا يـدخل الاسـم إلا علامـة لانفـصاله ممـا بعـده ، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضـافة ، فـإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة " [٣].

---

(١) اللبـاب ١/ ٧٤، ٧٥، ٧٦، والتبيـين١٧٣ –١٧٥ ، والإيـضاح في علـل النحـو ٩٧ ، وأمالى الشجرى ٢/ ١١ –١٩٨ .

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٢.

(٣) نتائج الفكر للسهيلى ٩٧ .

وقال الزجاجي :" وقال بعض الكوفيين :" التنوين فاصل بين المفرد والمضاف" [١]. ويبدو أن السهيلى قد تأثر بهذا القول ، وذلك أنه يرى أن النون مطلقاً إذا لحقت الكلمة سواء أكانت هذه الكلمة اسماً أم فعلاً أم حرفاً فإنها تدل على انفصالها مما بعدها ، فلم يقصر هذه الوظيفة على نون التنوين ، بل مثلها في هذا مثل نون الوقاية وغيرها [٢].

ولما كان التنوين دالاً على أن الكلمة اسم معرب متمكن في الإعراب فقد جعله الصرفيون عوضاً عن الياء عندما التقى معها في نحو قاضٍ قال الإمام عبد القاهر :" تعلم أن (القاضي) فاعل من قضى يقضى والياء فيه بإزاء الباء من (ضارب) فكان الأصل أن يقال: هذا قاض ، ورأيت قاضياً، ومررت بقاضٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة في الياء أما الكسرة فلمجانستها لها وكونها منها ، وأما الضمة فلشدة قربها منها كما أن الواو التي هى أصل الضمة قريبة من الياء ، فلما كان كذلك أسكنوها في الرفع والجر فقالوا : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، فسقط الياء في اللفظ لالتقائه مع التنوين ، كما سقط الألف في قولك هذه عصى" [٣].

---

(١) الإيضاح للزجاجى ٩٧ .

(٢) نتائج الفكر ٨٧ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٦٢ .

وأما ألف (فتى) فلم تحذف لأنها منقلبة عن ياء ، لأنك تقول : فتية وفتيات ،فإن قيل : الفتوة تدل على أن الأصل في الألف واو قلت: قال بعضهم : الواو في الفتوة منقلبة عن ياء لوجود الضمة قبلها على التاء" [1].

وأرى أن التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً ، وهذا التنوين هو الذي يدل على أن الكلمة معربة متمكنة في باب الإعراب ويدل كذلك على أنها اسم وليست فعلاً ، لأن الفعل لا يدخله التنوين وذلك لأن الاسم إن شبه الفعل فإنه يمنع من الصرف وهو التنوين وإن أشبه الحرف فإنه يبنى.

❁❁❁❁

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ٢٩٤ .

حروف العلة في الأسماء الستة حروف إعراب لا إعراب

من المعروف أن الأسماء الستة هى باب من الأبواب التي تعرب إعراباً فرعياً أي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات ، وهذه الحروف هى الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ، وتعد هذه الحروف حروف إعراب أي حروف دالة على الإعراب وليست هى الإعراب .

قال أبو البقاء : وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة ولها حروف إعراب واختلف الناس في ذلك :

فذهب سيبويه [١] إلى أن حروف العلة فيها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر ، والدليل على أن هذه الحروف حروف إعراب لا إعراب أربعة أوجه [٢]:

أحدها: أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف ، وقد أمكن ذلك هنا ، إلا أن الحركة امتنع ظهورها بثقلها على حروف العلة ، كما كان ذلك في المنقوص والمقصور .

والثاني : أن هذه الأسماء معربة في الإفراد على ما ذكرنا فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء .

والثالث : أن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٢ .

(٢) اللباب ١/ ٩٠ – ٩١ والتبيين ١٩٩ .

والرابع : أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب ، والحركة مقدرة فيها فكذلك لما ردت في الإضافة.

وقال الأخفـــش : هى دوال على الإعراب كالحركات [١] وهذا لا يصح لوجهين :

أحدهما : أن الإعراب الذي يدل عليه أو يصح أن يكون فيها، إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة ، ولا يصح أن يكون في غيرها لتراخيها عنه .

والوجه الثاني : أنها لو كانت زوائد لكان (فوك وذو مال) اسما معرباً على حرف واحد وهذا لا نظير له [٢].

وقال الجرمى : انقلابها هو الإعراب [٣] وهو فاسد لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الرفع لا انقلاب فيه مع انه معرب .

والثاني : أن الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد ، كما قال في التثنية .

والثالث : أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب وكذلك ههنا"[٤].

وقال المازنى : هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، والإعراب قبلها كما كانت في الإفراد[٥] وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

---

(١) الارتشاف ١/ ٤١٥ ، ٤١٦ ، واللباب ١/ ٩٠ – ٩١ والتبيين ١٩٩.

(٢) اللباب ١/ ٩٠ – ٩١ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٧ .

(٤) اللباب ١/ ٩٢–٩٣.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٧ .

أحدها: أن الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار.

والثاني : أن ما حدث للإشباع يسوغ حذفه ، وحذف هذه الحروف غير جائز .

والثالث : أن هذا يفضى إلى أن يكون (فوك وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد .

وقال الفراء : هى معربة من مكانين ، فالضمة والواو إعراب فكذلك الآخران [١] وهذا فاسد لثلاثة أوجه [٢]:

أحدها : أن الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى آخر .

والثاني: أن ما ذهب إليه لا نظير له ، ولا يصح قياسه على (امرئ وابنم) لأن الحركات هنا تابعة لحروف العلة ، وهذا يثبت الحركة في الوقوف مع أن الإعراب يحذف في الوقف .

والثالث : أن (فوك وذو مال) حرفان ، ويؤدى قوله إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة .

وقال أبو على وجماعة من أصحابه : هذه حروف إعراب دوال على الإعراب [٣] فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلا أنهم لم يقدروا

---

(١) السابق ١/ ٢٧ .

(٢) اللباب ١/ ٩٢ ٩٣، التبيين ١٩٩ .

(٣) المسائل المشكلة (البغداديات) ٥٣٩ – ٥٤١ .

فيها إعراباً ، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع، ومذهب سيبويه أقوى لجريانه على القياس وموافقته للأصول [١].

هذه آراء النحويين حول هذه المسألة ، وقد أفسدها كلها أبو البقاء ولم يرتض منها إلا مذهب سيبويه ، وأيده بأربعة أدلة كما رأينا، وعلل فساد الآراء الأخرى بعلل كثيرة.

وقال السيوطي :"والثاني وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وأبن هشام وغيرهم من المتأخرين.

أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر" [٢].

الرأي الثاني : وهو رأى الربعى وهو يرى أن إعراب هذه الأسماء بالحكات على حروف العلة ثم نقلت من حرف العلة إلى الحرف الصحيح ، وفي ذلك نقل وقلب ، وقد تبين ضعف هذا الرأي ، وذلك لأنه يترتب عليه أن تكون الحركات المنقولة من حروف العلة إلى الحروف الصحيحة هى حركات الإعراب ، وبذلك يكون الإعراب في وسط الكلمة ، وهذا غير معهود كما أنه لا يصح على هذا القول أن يقدر الإعراب في حروف العلة ، وذلك لأن الحركة المنقولة ملفوظ بها ،فلا داعي إلى تقدير إعراب آخر .

---

(١) اللباب ١/ ٩٠ – ٩١ .

(٢) الهمع ١/ ٣٨، ٣٩ .

وقد ضعف هذا الرأي غير أبي البقاء – الرضى فقال :" وقال الربعى: إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وألفاً لانفتاحه ، وهذا ضعيف ، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه" [١].

فالرضى لا يجيز نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها ، لأن ذلك غير ثابت في اللغة إلا في حالة الوقف ، وبشرط أن يكون الحرف المنقول إليه ساكناً ، وهذا صحيح ، فلا يجوز نقل حركة حرف العلة إلى الحرف السابق إلا إذا كان السابق ساكناً صحيحاً .

وقد بين السيوطي أن هذا الرأي مردود فقال :"والرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهى منقولة من الحروف ، وعليه الربعى ، ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر" [٢].

والرأي الثالث : هو رأى الأخفش [٣] وهو يرى أن هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب كالحركات ، وقد ضعف هذا الرأي أيضاً .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) الهمع ١/ ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤١٥ –٤١٦ ، وشرح الكافية ١/ ٢٧ ، والهمع ١/ ٣٨ ، ٣٩ .

قال الرضى " وقال الأخفش :" إنها مزيدة للإعراب كالحركات، ويتعذر ما قاله في (فوك وذو مال) لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك مالا نظير له[١].

الرأي الرابع : وهو رأى الجرمى : وهو يرى أن انقلاب هذه الحروف بعد نقل الحركة في هذه الأسماء هو الإعراب ، وقد بين أبو البقاء فساد هذا الرأي من ثلاثة أوجه .

وبين الرضى أنه ضعيف فقال :" وقال الجرمى : انقلابها هو الإعراب ، وأما هى فإما لام أو عين ، فعلى قوله لا يكون في الرفع إعراب ظاهر ، وهو ضعيف ، لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة" [٢].

وبين السيوطي أنه مردود فقال :" السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وعليه الجرمى ورد بأنه لا نظير له ، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئاً ، وبأن العدم لا يكون علامة" [٣].

الرأي الخامس : وهو رأى المازنى : وهو يرى أن حروف العلة في الأسماء الستة ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٧.

(٣) الهمع ١/ ٣٨، ٣٩ .

وقد ضعفه أبو البقاء من ثلاثة أوجه كما رأينا ، وقد اتفق الرضى مع أبي البقاء في تضعيف هذا الرأي فقال :" وقال المازنى : إنها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للإشباع ، وهو ضعيف ؛ لأن مثل ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن وأيضاً يبقى (فوك وذو مال) على حرف" [١].

وبين السيوطي أنه مردود فقال :" المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وعليه المازنى والزجاج ورُد بأن الإشباع بابه الشعر ، وبقاء (فيك وذى مال) على حرف واحد" [٢].

الرأي السادس : وهو رأى الفراء [٣]: وهو يرى أن الأسماء الستة معربة من مكانين أي من جهة الضمة لأنها إعراب ، ومن جهة الواو لأنها إعراب ، وكذلك الألف والياء والفتحة والكسرة .

وقد علل أبو البقاء فساده من ثلاثة أوجه – كما مر .

وقال السيوطي :" السادس أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً وعليه الكسائي والفراء ، ورُدَّ بأنه لا نظير له" [٤].

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧ ، ٢٨.

(٢) الهمع ١/ ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، والهمع ١/ ٣٨ ، ٣٩ .

(٤) الهمع ١/ ٣٨ ، ٣٩ .

وقال الرضى : " وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف أيضاً وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيبويه" [١].

الرأي السابع : وهو رأى أبي على الفارسي [٢] وهو الرأي الراجح في هذه المسألة ، وقد اختاره كثير من المتأخرين مثل ابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم ، وهذا الرأي هو الذي قال عنه أبو البقاء العكبري : (وهذا مذهب مستقيم) وذلك لأن أبا على وأصحابه قد جمعوا بين قول الأخفش وهو أن الحروف دلائل الإعراب وقول سيبويه وهو أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر ، إلا أنهم لم يقدروا فيها إعراباً .

إلا أن هذا الرأي وإن كان مستقيماً وراجحاً من وجهة نظر أبي البقاء، فهناك رأى أقوى وأرجح منه وهو رأى سيبويه ، وذلك لأنه جاز على القياس وموافق للأصول النحوية ، فرأى أبي على وإن كان راجحاً فإن مذهب سيبويه أرجح.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) المسألة المشكلة (البغداديات) لأبى على الفارسي ٥٣٩ – ٥٤١ ولكن رأيه في البصريات اختلف عن رأيه هنا فقد نص في البصريات على أن الحروف (الواو والألف والياء) حروف إعراب ، لا إعراب ولا دلالة إعراب . المسائل البصريات ٢/ ٨٩٥ ، ٨٩٦ .

وأرى أن هذه الأسماء معربة وهى لا تخلو من أن تكون مفردة أو مضافة إلى ضمير المخاطب ، فإن كانت مفردة كانت علامة إعرابها الحركات الظاهرة على آخرها تقول : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأب ، أما إذا كانت مضافة إلى ضمير المخاطب كما في (أبوك وأخوك وحموك وفوك) كانت علامة إعرابها الحركات المقدرة على هذه الحروف ، فإذا قلت : جاء أبوك ، فأبوك : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جارٍ .

فالحروف إذن في هذه الأسماء دالة على الإعراب ، لأن باب الأسماء الستة من الأبواب التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات ، وليست هى الإعراب أو علامة الإعراب وإنما العلامة حركة مقدرة على هذه الحروف، وقد جوّز المتأخرون إعرابها بهذه الحروف ذاتها فقالوا : مرفوعة بالواو ، ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء ، وهذا أسهل.

المثنى والجمع بين الإعراب والبناء [١]

الأسماء المثناة والمجموعة معربة وهذا معروف بين النحويين جميعاً وذلك لأننا إذا أدخلنا عليها العوامل المختلفة وجدناها تتغير باختلاف العوامل ، وهذا وصف الاسم المعرب .

قال أبو البقاء : " الأسماء المثناة والمجموعة معربة" [٢].

" والدليل على أنها معربة وجود حد المعرب وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل ، وأنها لم تشبه الحروف" [٣].

وحكى الزجاج أن المثنى والجمع مبنيان [٤] قال صاحب التصريح :

" وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبنى" [٥] " ووجه ذلك عنده : أنه تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضى الإعراب، بل هى من صيغ عنده وضعت هكذا ، ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ، ويبطل مذهبه : الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم" [٦].

---

(١) المسألة في : الكتاب ١ / ٤ ط بولاق ، والنكت الحسان ٣٨ ، وشرح الكافية ٢/ ١٧٣ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٦٧ واللباب ١/ ١٠٣ ، والتبيين ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) اللباب ١/ ١٠٣ والتبيين ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) اللباب ١/ ١٠٣ .

(٤) السابق ١/ ١٠٣ ، والتصريح ١/ ٦٧ .

(٥) التصريح ١/ ٦٧ .

(٦) حاشية السيخ يس على التصريح ١/ ٦٧ .

وقال الزرقانى[١]: " لم يُبْنَ ، البناء على ماذا ؟ وهو على الألف في جاء الزيدان ، وعلى الياء في : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، قاله بعض شيوخنا " [٢].

ويصف الرضى رأى الزجاج أنه ليس بشيء فيقول : " ومذهب الزجاج أن المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده ، بل كل واحدة صيغة مستأنفة ، كما قيل في اللذان وهذان عند غيره ، وليس بشيء ؛ لأنه لم يحذف المعطوف فبنى ، أما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم أنه كان مكرراً بحرف العطف ، فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف" [٣].

فالرضى هنا يرد رأى الزجاج ويقول عنه : إنه ليس بشيء، ويعقد مقارنة بين البناء في خمسة عشر ، وبين ما يدعيه الزجاج بناءً في المثنى والجمع ، ففي خمسة عشر لم يحذف المعطوف وهو (عشر) وإنما حذف حرف العطف وهو الواو ، فلما حذف حرف العطف تضمن المعطوف وهو (عشر) هذا الحرف فبنى ، ولكن الأمر في المثنى والمجموع مختلف ، فقد حذف

---

(١) هو عبد الباقى بن يوسف بن احمد الزرقانى ، فقيه مالكي ، ولد ومات بمصر من كتبه : شرح مختصر سيدي خليل في الفقه وهو أربعة أجزاء ، وشرح العزية ، ورسالة في الكلام على (إذا) توفي سنة ١٠٩٩ هـ. الأعلام ٣/ ٢٧٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٦٧ .

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٧٣.

حرف العطف مع المعطوف في قولنا مثلاً : جاء محمد ومحمد فلم يبق الاسم الذي تضمن حرف العطف . وهذا واضح.

وأرى أن المثنى والمجموع مُعْربان لا مبنيان ، وذلك لأنهما يتغيران بتغير العوامل ، وأما ما قاله الزجاج أو حكى عنه من أنهما مبنيان فهى دعوى بلا دليل ، وقد رأينا فيما قاله الرضى وغيره الرد المقنع على دعوى الزجاج.

****

حروف المد في المثنى والجمع إعراب

يرى سيبويه أن حروف العلة في المثنى والجمع إعراب ، وقد نقل أبو البقاء العكبري عنه ذلك واختاره وعلل اختياره بخمسة أوجه :

قال أبو البقاء : "حروف المد ههنا حروف إعراب عند سيبويه، والدليل على مذهب سيبويه من خمسة أوجه :

أحدها : أن حرف الإعراب ما إذا سقط يختل به معنى الكلمة ، وهذه الحروف كذلك ، ولو كانت إعراباً لم يختل معناها بسقوطه .

والثاني : أن هذه الحروف فريدة في آخر الاسم ، فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب .

والثالث : أنك لو سميت رجلاً بـ (سلمان) ثم رخمته حذفت منه الألف والنون ليست حرف إعراب عند الجميع فكانت الألف كالثاء في (حارث) .

والرابع : أن العرب قالوا : (مذ روان) و(عقلته بثنانين) فصححوا الواو والياء كما صححوهما قبل التأنيث نحو (شقاوة وعباية) ولولا أنها حروف إعراب لم تكن كذلك .

والخامس : أن هذه الأسماء معربة ، والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محل والحرف محله "[1].

---

(١) اللباب ١/ ١٠٣، ١٠٤ .

وعلى الرغم من كل هذه الأدلة التي استدل بها أبو البقاء لترجيح رأى سيبويه ، إلا أن الرضى يضعفه فيقول :" وقال سيبويه : حروف المد في المثنى والمجموع حروف إعراب ، فقال بعض أصحابه : الحركات المقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذن معربان بالحركات المقدرة ، وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول" (١).

وقال أبو على : لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، وقال المازنى والمبرد : إنها دلائل للإعراب لا حروف إعراب ، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يصاغ المثنى والمجموع أولا ثم يعربا ، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه" (٢).

أما الأشمونى فقد نسب لسيبويه أن إعرابها بالحركات المقدرة على الحرف ونسب الإعراب بالحرف إلى غير سيبويه فقال : " ما أفهمه الناظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف " (٣).

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٠ .

(٢) السابق ١/ ٣٠ .

(٣) شرح الأشمونى ١/ ٥٢ .

وأيد ابن هشام رأى سيبويه متفقاً مع أبي البقاء فقال : " المثنى: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين ، فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها " [١].

وقال في الجمع:" جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون...، فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها " [٢].

والذي يبدو لي من خلال ما وقفت عليه من هذه الآراء : أن المثنى والمجموع معربان ، وكل معرب لابد له من علامة تبين إعرابه فقد تكون هذه العلامة حركة ، وقد تكون حرفاً ، والمثنى والمجموع علامة إعرابهما التي تدل على أنهما معربان الألف والواو والياء .

ولكن هذه الأحرف ليست هى الإعراب بنفسه ، وإنما هى محل للإعراب ـ لأنها تشير إلى الإعراب ، فكان الإعراب كامن فيها ، وأرى أن رأى سيبويه هو الراجح في هذه المسألة ، لأن الإعراب قد فهم من هذه الحروف كما قال الرضى ، فهذه الحروف حروف إعراب كما قال أبو البقاء ورجحه .

****

---

(١) شرح التصريح ١ / ٦٦ .

(٢) السابق ١/ ٦٩ .

زيادة النون في التثنية والجمع[١]

اختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع لم زيدت ؟ فذهب سيبويه وجمهور البصريين : أنها عوض من الحركة والتنوين[٢] والدليل عليه من وجهين[٣]:

أحدهما : أن الاسم مستحق الحركة والتنوين ، وقد تعذر في التثنية والجمع ، والتعويض منهما ممكن ، والنون صالحة لك ، ورأينا العرب أثبتتها فيهما ، ففم أنهم قصدوا التعويض رعاية للأصل ومثل ذلك ثبوت النون في الأمثلة الخمسة عوضاً من الضم .

والوجه الثاني : أن النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التنوين .

ومن البصريين من قال : تكون عوضاً منها نحو (رجلان) ومن الحركة في نحو (الرجلان) ومن التنوين في نحو (غلاماً زيد) ومنهم من قال : هى بدل من الحركة في كل موضع ، ومنهم من قال: من التنوين في كل موضع[٤].

---

(١) المسألة في : شرح الحدود لابن قاسم المالكي ٦٠ ، وشرح الكافية ١/ ٣١، ٣٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٣٠ .

(٢) اللباب ١/ ١٠٦ .

(٣) السابق ١/ ١٠٦.

(٤) السابق ١/ ١٠٦.

وقال الفراء : فرق بها بين التثنية وبين المنصوب المنون في الوقف [١] ومذهب الفراء باطل من أوجه :

أحدها : أن الألف تثبت في الرفع خاصة والعامل يميز .

والثاني : أنه لو كان كما قال لم تثبت النون بعد الياء .

والثالث : أنها تثبت في الجمع ولا لبس هناك .

والرابع : أن الألف واللام تمنع من الأنف في نصب الواحد وتثبت في التثنية[٢].

قال الرضى : " وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من الحركة في الواحد وتنوينه معاً ؛ لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة ، فجئ بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة ، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه ، لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ، ثم إنه رجح جانب الحرة وجانب التنوين مع الإضافة فحذف معهما حذف التنوين ، فهى في نحو : جاءني رجلان يا فتى) عوض منهما، وهو الأصل ، وفي (رجلان) عوض من الحركة فقط ، وفي (رجلا زيد) من التنوين فقط ، وفي (رجلان) وقفاً ليس عوضاً منهما ولا من احدهما ، وفي (بازيدان) (ولا

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣١، ٣٢ .

(٢) اللباب ١/ ١٠٦، ١٠٩ .

رجلين) عوض من حركة البناء فقط ، وفيما قال بُعد ؛ لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة " [١].

وأما ما قاله بعض البصريين من أن النون عوض من التنوين في كل موضع فقد سخر منه بعض النحويين ، ورجح رأى سيبويه حيث قال : "وفساد هذا التفصيل والتمثيل ظاهر لمن أنس بمقاييس العربية ، والقول هو الأول" [٢].

والمقصود (بهذا التفصيل والتمثيل) أي ما قاله بعضهم من أن النون تكون عوضاً من الحركة والتنوين في نحو (رجلان) ومن الحركة في نحو (الرجلان) ومن التنوين في نحو (غلاما زيد) وقول بعضهم: هى بدل من الحركة في كل موضع ، وقول بعضهم : هى بدل من التنوين في كل موضع.

فهو يرى أن هذا التفصيل فاسد من أصله ، وهو ظاهر الفساد لمن هو على علم بمقاييس العربية ، ثم رجح رأى سيبويه حيث قال : (والقول هو الأول) أي رأى سيبويه .

ويبدو أن ما قاله سيبويه والجمهور من أن النون إنما لحقت المثنى والمجموع عوضاً من الحركة والتنوين هو الرأي الراجح ، وذلك لأن هذه النون إنما لحقت عوضاً من الحركة والتنوين المتعذرين في المثنى

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣١، ٣٢ ، وشرح الأشمونى ١/ ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ٦٥ .

والمجموع وأما في حالة الإضافة فإن النون تحذف لما في المضاف إليه من التنوين .

علة اختيار الألف والتاء في جمع المؤنث

علل النحاة اختيار الألف في جمع المؤنث بأنها خفيفة عن الواو والياء وذلك لتناسب التأنيث والجمع لأنهما ثقيلان ، يقول أبو البقاء :" وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها وثقل التأنيث والجمع ، ووقوع ذلك فيمن يعقل وما لا يعقل " [١].

وعلل اختيار التاء مع الألف بوجهين . قال أبو البقاء :" واختيرت التاء معها لوجهين :

أحدهما : أنها تشبه الواو التي هى أخت الألف .

والثاني : أنها تدل على التأنيث ، وكلا الحرفين دال على كلا المعنيين من غير تفريع ، وقال قوم : الألف تدل على الجمع والتاء على التأنيث ، وعكس هذا قوم ، والجمهور على الأول وهو أصح لوجهين :

أحدهما : أنك لو حذفت الألف لم تدل التاء على الجمع ، ولا على التأنيث مقترناً بالجمع ، وكذلك لو حذفت التاء .

والثاني : أن التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان متصلتان ، فكان الدال عليهما حرفين ملتبسين من غير تفريع ، ألا ترى أن علامة النسب حرفان ، وهو معنى واحد ، فكون العلامة هنا حرفين أولى"[٢].

---

(١) اللباب ١ / ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) السابق ١/ ١١٦ ، ١١٧ .

وقد ذكر كثير من النحويين هذه العلل في بابها فقال الرضى : "وإنما خص الزيادة بالألف والتاء ، لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي ، وكل واحدة من الحرفين قد تدل على واحد من المعنيين، كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة" [١].

ويقول الشيخ يس :" قال بعض الشيوخ : وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازى فيه ، ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى وضاربة والحمالة ، قلت : أما في التأنيث فمسلم ، وأما في الجمع فغير مسلم ؛ لأن التأنيث يكون بالتاء والألف ، بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف ، وإنما يفهم من أبنية الجموع " [٢].

ومن هنا نتبين أن رأى الجمهور هو الأرجح في هذه المسألة، وقد استدل على رجحانه بما سبق من أدلة ذكرها النحاة.

ومن خلال ما ذكره النحاة نستطيع أن نقول : إن هذا الجمع (أي جمع المؤنث) دال على معنيين :

أحدهما : الجمع ، **والثاني** : المؤنث ، فالألف قد اختيرت فيه لوجهين:

الأول : الخفة فإن الألف خفيفة دون الواو والياء ، وخفتها تناسب ثقل الجمع .

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٨٧ وشرح المفصل ٥/ ٦ .

(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٧٩ .

والثاني : أنها تدل على الجمع ، فلو حذفت فإن التاء لا تدل على هذا الجمع .

وأما التاء فإنها تدل على التأنيث ، ولا تدل على الجمع ، ولذلك لا يصح الاقتصار عليها دون الألف ، فلابد إذن من اجتماع هذين الحرفين ليكونا علامة دالة على جمع المؤنث .

****

كسرة جمع المؤنث في حالة النصب بين الإعراب والبناء

اختلف النحاة في كسرة جمع المؤنث في حالة النصب إعراب هى أم بناء ؟

فذهب الجمهور[١] إلى أن الكسرة في النصب إعراب .

وذهب الأخفش [٢] إلى أنها كسرة بناء ، وقد ضعفه النحويون.

يقول أبو البقاء :" وكسرته (يعنى جمع المؤنث) في النصب إعراب وقال الأخفش : بناء وهو ضعيف : إذ لا علة توجب البناء ولو صح ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف في التثنية والجمع في النصب بناء" [٣].

وذلك لأنك إذا قلت : جاءت الهندات أو الفتيات ، فإن الجمع هنا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وإذا قلت : رأيت الهندات والفتيات، فإن الجمع هنا منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ، لأنه مؤنث يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .

ولكن أبا الحسن الأخفش يرى أن هذه الكسرة بناء ، وليست إعراباً لأن الجمع يلزم هذه الكسرة في حالة النصب ، وقد ضعف هذا الرأي ، بأن هذا الجمع ليس فيه علة توجب البناء ، ولو كان الأمر كما قال ، لكان فتح المجرور في الممنوع من الصرف والتثنية والجمع في حالة النصب بناءً ولم يقل أحد بذلك .

---

(١) اللباب ١/ ١١٧ ، وشرح الأشمونى ١/ ٥٦ والتصريح ١/ ٧٩ وحاشية الخضرى ١/ ٦١ .

(٢) اللباب ١/ ١١٧.

(٣) السابق ١/ ١١٧ .

ومما يدل على أن الكسرة في حالة النصب إعراب في جمع المؤنث : أن هذا الجمع من الأبواب التي تعرب إعراباً فرعياً بأن نابت فيها حركة وهى الكسرة عن حركة وهى الفتحة ، فالإعراب الطبيعي يقتضى أن يكون النصب بالفتحة ، ولكن لما كان هذا الباب خارجاً عن نطاق القاعدة الأصلية في الإعراب فقد كان حكمه كذلك ، وهذا التبديل والتغيير للحركات مكان بعضها اعتقد أنه إعراب لا بناء .

وقد أفسد كثير من النحويين رأى الأخفش قال الأشمونى : " كسر إعراب خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه" (١).

فهذا الجمع ليس فيه سبب من الأسباب الموجبة للبناء ، فهو إذن معرب في حالة النصب لا مبنى .

وأفسده ابن عقيل أيضاً فقال : " وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة ينصب ويجر بالكسرة نحو (جاءنى هندات ، ورأيت هندات ومررت بهندات) فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه" (٢).

وقال ابن هشام:" الجمع بألف وتاء مزيدتين كهندات ومسلمات، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً للنصب على الجر" (٣).

---

(١) شرح الأشمونى ١/ ٥٦ .

(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/ ٦١ .

(٣) شرح التصريح ١/ ٧٩ .

وقال الشيخ يـس :" قولـه : (فـإن نـصبه بالكـسرة) هـو مـذهب الجمهـور، وذهـب الأخفش إلى أنها كسرة بناء" [١].

والذي يبدو لي من خلال ما ذكر أن هـذه الكـسرة إعـراب لا بنـاء ، وذلـك لأنها نائبة عن الفتحة في حالة النصب ، والفتحة هـى علامـة الإعـراب في النصب ، فلما نابت الكسرة عن الفتحة التي هى الإعـراب الأصـلي كانـت إعراباً مثلها لا بناءً ، ثم كيف يكون هذا الجمـع مبينـاً في هـذه الحالـة ولا موجب لبنائه.

****

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٧٩ .

التنوين في جمع المؤنث ليس للصرف

يرى جمهور النحويين [١] أن تنوبن جمع المؤنث ليس تنوين صرف ويرى الربعى [٢] أن هذا التنوين تنوين صرف ، ولكن ضعف هذا الرأي .

قال أبو البقاء : " والتنوين الداخل هذا الجمع ليس تنوين الصرف ، وقال الربعى : هو تنوين الصرف ؛ وما قاله ضعيف ؛ بدليل ثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾[٣] وقولهم : (هذه عرفات مبارك فيها) فنصب الحال عنها يدل على أنها معرفة وهى مؤنثة وإنما هذا التنوبن نظير النون في (مسلمون) إذ كان فرعاً على ذلك الجمع [٤].

فأبو البقاء يرى أن التنوين في هذا الجمع تنوين المقابلة ، وليس تنوين صرف ، فإن التنوين قد يأتي في الممنوع من الصرف كما في كلمة (عرفات) في الآية الكريمة فهى مؤنث سمى به مفرد وهو الجبل المعروف ، وهذا اللفظ في هذه الآية ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المجازى ، فكيف يكون التنوين فيها تنوين صرف ؟

وقد أنكر ابن الخشاب في المرتجل أن يكون هذا التنوين للصرف [٥].

---

(١) اللباب ١/ ١١٨ والمرتجل ٧١ ، والتصريح ١/ ٨٣.

(٢) اللباب ١/ ١١٨ .

(٣) البقرة آية ١٩٨ .

(٤) اللباب ١/ ١١٨ .

(٥) المرتجل ٧١ .

" والتنوين في عرفات " وجمع التأنيث نظير النون في (مسلمون) وليس دليل الصرف ، ومن العرب من يحذف التنوين ويكسر التاء ، ومنهم من يفتحها ويجعل التاء في الجمع كالتاء في الواحد ، ولا يصرف للتعريف والتأنيث" [١].

ويؤكد الشيخ يس أن ما سمى به من الجمع ممنوع من الصرف لوجود العلتين فيه وهما : العلمية والتأنيث ، فلا يصح أن يكون التنوين فيه للصرف.

قال الشيخ يس :" والحاصل أن ما سمى به ممنوع من الصرف مطلقاً لوجود العلتين فيه ، وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : إعرابه إعراب الجمع مع إثبات تنوينه ؛ لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف ، بل تنوين المقابلة .

والثاني : إعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين ، وإن لم يكن تنوين الصرف ؛ لأنه يشبه تنوين الصرف.

والثالث : إعرابه إعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين "[٢] .

ويؤكد ابن الخباز [٣] ما قاله غير واحد من النحويين من أن هذا التنوين تنوين المقابلة وليس تنوين الصرف فيقول :" الدليل على أن تنوين

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٧ .

(٢) حاشية الشيخ يس شرح التصريح ١/ ٨٣ .

(٣) هو أحمد الضرير بن الحسين ، نشأ بأربل وتلقى العلم بالموصل واشتهر قدره ومن مصنفاته النحوية (النهاية ، وشرح ألفية ابن معط) توفي بالموصل سنة ٦٣٧هـ بغية الوعاة ١/ ٣٠٤ ، والأعلام ١/ ١١٧ .

(مسلمات) تنوين مقبالة لا تنوين حذف ، تنوين (عرفات) في التنزيل ، مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث واستصعب الزمخشرى تأنيثها وليس بشيء ، لأنه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر وغيرها" [1].

والذي أراه أن هذا التنوين هو تنوين المقابلة أي مقابلة النون في جمع المذكر وليس تنوين الصرف ، بدليل أنه جاء في الممنوع من الصرف في القرآن الكريم فما قاله الربعى ضعيف.

****

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٨٣ .

الفصل الثاني
تعليل الأحكام النحوية في المرفوعات

علة عامل الرفع في المبتدأ[١]

اختلف النحويون في عامل الرفع في المبتدأ على عدة أقوال ، من هذه الأقوال ما هو قوى ، وقد علله النحاة بعلل قوية ، ومنها ما هو ضعيف وقد ضعفه النحاة من عدة أوجه:

قال أبو البقاء : " واختلفوا في العامل في المبتدأ على عدة أقوال :

أحدها : " أنه الابتداء وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً ، وهذا هو القول المحقق ، وإليه ذهب سيبويه و جمهور البصريين" [٢].

والثاني : أن العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية ، وإسناد الخبر إليه روى عن المبرد وغيره " [٣].

والثالث : أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار ، روى عن الزجاج .

والرابع : أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ أي (ترافعاً)[٤].

---

(١) المسألة في : الكتاب ٢/ ١٢٧ ، والمقتضب ٤/ ١٢٦ ، والارتشاف ٢/ ٢٨ ، ٢٩ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٣٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٢ – ١٨٤ ، وشرح الكافية ١/ ٨٧ ، وشرح المفصل ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، والهمع ١/ ٩٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٥٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٧ واللباب ١/ ١٢٥ .

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٦ واللباب ١/ ١٢٥ .

(٤) واللباب ١/ ١٢٥.

وقد رجح كثير من النحويين الرأي الأول وهو رأى سيبويه والجمهور واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة ، وقد عبر عنه سيبويه في كتابه فقال :" واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو أن يكون في زمان أو مكان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ ، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ؛ لأن المبنى على المبتدا بمنزلته " [١].

وقال المبرد : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل" [٢].

وقد رجح ابن عقيل رأى سيبويه فقال : " واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه" [٣].

ورجحه كذلك أبو البقاء العكبري فقال :" وإذا بطلت هذه الأقوال تعين القول الأول" [٤].

وقال ابن هشام :" وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه ، وإليه ذهب الناظم" [٥].

---

(١) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٢٦ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٨٩ .

(٤) شرح التصريح ١/ ١٥٩ ، والهمع ١/ ٩٤ ، ٩٥ واللباب ١/ ١٢٥ .

(٥) شرح التصريح ١/ ١٥٩ .

وقد رجح ابن عصفور رأى المـبرد فقـال : " ومـنهم مـن ذهـب إلى أنـه ارتفـع لتعريه من العوامل اللفظية وهو الصحيح عندي ؛ لأن التعري ثبت له الرفع بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما" [١].

وقد رجح أبـو البقـاء رأى سـيبويه فقـات :" والـدليل عـلى أن العامـل فيـه أوليته واقتضاؤه ثانياً من وجهين :

أحدهما : أن هذه الصفة مختصة بالاسـم ، والمختـص مـن الألفـاظ عامـل فكذلك من المعاني .

والثاني : أن المبتدأ معمول ولابد له من عامل ، ولا يجوز أن يكون عـاملا في نفسه ، لامتناع كـون المعمـول عـاملاً في نفـسه ، كـما يمتنـع أن يكـون الشيء علة لنفسه" [٢].

وأما رأى الزجاج فقد أبطله أبو البقاء العكبري من ستة أوجه فقال :

" لا يجوز أن يكون العامل ما في النفس من معنى الخبر لستة أوجه:

أحدها : أن تصور معنى الابتداء سابق على تصور معنـى الخـبر ، والـسابق أولى أن يكون عاملاً .

والثاني : أن رتبة الخبر بعد المبتدأ ، ورتبة العامل قبل المعمول فيتنافيان .

والثالث : أن الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً .

والرابع : أن الخبر يكون من الموصول والصلة ، فلو عمل لعملت الـصلة فيما قبلها .

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٥٦ .

(٢) اللباب ١ / ١٢٥ .

والخـامس : أن الخـبر كالـصفة ، وكـما لا تعمـل الـصفة في الموصـوف فكذلك الخبر .

والسادس : أن (إنّ وكأن) إذا دخلا على المبتدأ أزالتا الرفع ، والخبر لفظي والعامل اللفظي لا يبطل العامل اللفظي" [١].

وقال ابن يعيش : " وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه قال : لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ"[٢].

وقال الأنباري :" وذهب بعض البصريين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه ، وقد ضعفه بعض النحويين وقال : لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا ينصب إذا دخل عليه عامل النصب، لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه ولوجب ألا يدخل عليه مع بقائه ، فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب إليه "[٣].

وقد أفسد القول الرابع وهو قول الكوفيين غير واحد من النحويين يقول ابن عصفور : " ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر، وذلك فاسد ؛ لأن الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيد قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدى ذلك إلى إعمال واحد

---

(١) اللباب ١/ ١٢٥ –١٢٧ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٤ .

(٣) أسرار العربية ٧٩ ، والمساعد ١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦.

في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له في كلامهم ، فإذا أمكن حمله على ماله نظير كان أولى" [1].

ومن هنا يبدو رأى سيبويه والجمهور في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء راجحاً ، كما رأينا ، وذلك لأن المبتدأ لم يتقدم عليه عامل لفظي حتى يعمل فيه ، فلم يبق إلا العامل المعنوي وهو الابتداء، فوجب أن يكون هو العامل .

أما غير هذا الرأي مما ذكره النحاة ، فلم يصل إلى ما وصل إليه رأى سيبويه والجمهور من الرجحان والقبول.

****

(١) شرح الجمل ١/ ٣٥٦ .

عامل الرفع في الخبر[١]

ذكر أبو البقاء خمسة أقوال في عامل الرفع في الخبر فقال : " وأما عامل الخبر ففيه خمسة أقوال :

أحدها : الابتداء وهو قول ابن السراج ؛ لأنه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ، كـ (كان وظن وإنّ) .

والقول الثاني : أن المبتدأ هو العامل في الخبر ، وهو قول أبي على [٢] وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن المبتدأ كالخبر في الجمود والجامد لا يعمل .

والثاني : أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي لأنه لفظي أيضاً ، ومن مذهبه أن الفاعل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر .

والقول الثالث : أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر ، وقد بينا أن المبتدأ لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره .

والقول الرابع: أن العامل في الخبر التعري من العوامل ، وقد أفسدناه.

والقول الخامس : أن العامل هو المبتدأ ، وهو قول الفراء ، وسموها المترافعين وشبهوها بأسماء الشرط ، وإنما تعمل في الفعل ويعمل الفعل

---

(١) المسألة : في المقتضب ٤/ ١٢٦ والإنصاف ١/ ٤٤ والارتشاف ٢/ ٢٨ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٣٥٧ وشرح الكافية ١/ ٨٧ وشرح الأشمونى ١/ ١٤٩ وشرح ابن عقيل١/ ١٨٨ وشرح التصريح ١/ ١٥٨ وحاشية الخضري ١/ ١٢٧ .

(٢) منسوب للكوفيين أيضاً في أسرار العربية ٨٥ ومنسوب إلى سيبويه والجمهور في المساعد ١/ ٢٠٥ وفي شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤ .

فيها، وهذا قول ضعيف ، لما بينا أن المبتدأ لا يصلح للعمل ، وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصلح لخمسة أوجه:

أحدها : أنهم بنوه على أن الخبر عامل في المبتدأ ، وقد أفسدناه .

والثاني : أن اسم الشرط لا يعمل ، بل العامل حرف الشرط مضمراً ولا يجوز إظهاره ، كما لا يجوز إظهار (أن) مع (حتى) .

والثالث : أن عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف ، وعمله في الفعل ضعيف وهو الجزم ، بخلاف المبتدأ والخبر .

والرابع : أن عمل اسم الشرط من حيث ناب عن الحرف ، وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم والأسماء معمولة الأفعال ، فجهة العمل مختلفة، بخلاف المبتدأ والخبر .

والخامس : أن عمل أحدهما في الآخر مخالف لعمل الآخر فيه ، والعمل في مسألتنا واحد ، فهو كالأخذ ما يعطى ن وذلك كالعبث" [1].

والصحيح أن يقال : العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيفضى مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه" [2].

فكل الآراء السابقة التي ذكرها أبو البقاء ضعيفة وفاسدة ماعدا رأى واحد وهو على ما يبدو رأى أبي بكر بن السراج ، وإن كان غير أبي البقاء قد نص على أن رأى أبي على الفارسي هو نفس رأى سيبويه في أن العامل في

---

(١) اللباب ١/ ١٢٨ - ١٣٠ .

(٢) السابق ١/ ١٢٨ – ١٣٠ .

الخبر هو المبتدأ ، وأن هذا هو الرأي الراجح، وأما قول ابن السراج فضعيف .

قال السيوطي : " في رافع المبتدأ والخبر أقوال ، فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء ، لأنه بنى عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مبنى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل : العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً ؛ لأنه طالب لهما فعمل فيهما ، وعليه الأخفش وابن السراج والرمانى ، ورُد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين ، فالمعنوى أولى " [١].

وقد رجح الرضى رأى الفراء فقال :" وقال الكسائي والفراء يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل " [٢].

وذهب ابن عصفور إلى أن رأى ابن السراج الذي رجحه أبو البقاء باطل ، ورجح كون الرافع له تعرية عن العوامل اللفظية فقال : " ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرفع للخبر ، وذلك باطل بدليلين:

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في مفعولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .

والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ،

---

(١) الهمع ١/ ٩٤ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٨٧ .

فدل ذلك على انه غير عامل فيه ، ومنهم من ذهب إلى أن الرافع لـه تعريـه عن العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي ، لأنه قـد تقـدم اسـتقرار عمـل الرفع للتعري في كلامهم" [١].

ويرى ابن يعيش أن العامل في الخبر هو الابتـداء وحـده فيقـول: "والـذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ ، إلا أن عمله في المبتـدأ بـلا واسـطة ، وعملـه في الخـبر بواسـطة المبتدأ ، يعمل في الخبر وعند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل ، إلا أنه كالشرط في عمله" [٢].

وقد أيد الأنباري هذا القول فقال :" والذي اختاره أن العامل في الحقيقـة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمـل ، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير ولا تأثير لـه ، والتحقيـق أن نقـول : أن الابتـداء عمـل في الخبر وبواسـطة المبتدأ ، لا أن المبتدأ مشارك له في العمل"[٣].

وهذا ما يراه الصيمرى أيضاً " [٤].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٥ .

(٣) أسرار العربية ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٩ ، ١٠٠ والإنصاف ١/ ٤٤ وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٩ وضياء السالك ١/ ٢٠٣ .

والخلاصة من ذلك كله : أن النحويين اختلفوا في عامل الرفع في الخبر " فذهب الكوفيون إلى أن عامل الرفع في الخبر المبتدأ ، وأما البصريون فاختلفوا : فذهب قوم إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر، لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في الخبر ، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، وذهب قوم : إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً ، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، فدل على أنهما العاملان فيه" (١).

وأما الشيخ خالد الأزهري فقد ضعف كل هذه الآراء ولم يرجح واحداً منها فقال :" وهذه الأقوال كلها ضعيفة ، أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك ، فلو رفع الأخ زيداً كان رفعاً لنفسه بنفسه .

وأما الثاني : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

وأما الثالث : فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد .

وأما الرابع : فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع" (٢).

---

(١) شرح العربية ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) شرح التصريح ١/ ١٥٩ .

والحق أن العامل في الخبر – فيما أراه من خلال ما ذكره النحويون – المبتدأ لأنه عامل لفظي ويقوى على العمل في الخبر ، بخلاف الابتداء فإنه عامل معنوي ضعيف لا يعمل في معمولين المبتدأ والخبر ، وليس معنى هذا أن الخبر عمل في المبتدأ كما يقول الكوفيون وإنما المبتدأ مرفوع بالابتداء .

الخبر الجامد لا يتحمل الضمير [١]

قال أبو البقاء : " فإن لم يكن الخبر مفرداً مشتقاً لم يكن فيه ضمير وقال الرمانى والكوفيون فيه ضمير ، وما قالوا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها : أن قولك : هو زيد مبتدأ وخبر ، فزيد لا يصح تحمله الضمير، كما لا يعمل في الظاهر .

والثاني : إنه لا يقع صفة ، فلم يكن المبتدأ في العدد ، والضمير أبداً يكون على وفق المظهر ، وليس كذلك اسم الفاعل" [٢].

فأبو البقاء يرى : ما يراه البصريون من أن الخبر المفرد الجامد لا يتحمل الضمير ، بينما ذهب الرمانى وبعض الكوفيين إلى أنه يتحمل الضمير ، وقد أفسد أبو البقاء هذا القول بثلاثة أوجه كما رأينا.

ويبدو أن رأى البصريين هو الراجح فقد رأيت كثيراً من النحويين يرجحون هذا الرأي ويبطلون رأى الرمانى وغيره .

قال السيوطي : " فالجامد لا يتحمل ضميراً نحو زيد أسد ، بمعنى شجاع ، وزعم الكسائي أنه يتحمله ، قال ابن مالك : وهى دعوى لا دليل عليها ،

---

(١) المسألة في : الإنصاف ١/ ٥٥ والارتشاف ٢/ ٤٥ ، ٤٦ وشرح الجمل الكبير ١/ ٣٥٠ وشرح المفصل ١/ ٨٨ والهمع ١/ ٩٥ وشرح اللحمة البدرية لابن هشام ١/ ٣٣٣ ، وشرح الأشمونى ١/ ١٥١ ، وشرح التصريح ١/ ١٦٠ وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٣ ، وحاشية الخضري ١/ ١٣١ .

(٢) اللباب ١/ ١٣٦ .

وقال أبو حيان : وقد رد بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال : هذا أخوك وزيد كما تقول : زيد قائم هو وعمرو" [١].

وقال ابن عصفور:" فإن كان (أي الخبر) غير ظرف ولا مجرور ، فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو غير مشتق ، فإن كان غير مشتق لم يتحمل ضميراً نحو : هذا زيد وأخوك عمرو ، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنهما ليسا مشتقين " [٢].

وقال ابن يعيش :" وأما القسم الثاني وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار ، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل نحو زيد وعمرو وغلامك ، فهذا لا يتحمل الضمير ؛ لأنه اسم محض عار من الوصفية" [٣].

وقال صاحب التصريح :" ينقسم الخبر إلى قسمين : " مفرد و جملة والمفرد ينقسم إلى قسمين : " جامد ومشتق ، فإذا كان الخبر مفرداً جامداً فلا يتحمل الضمير ؛ إلا أن يؤول بالمشتق فإنه يتحمله"[٤].

وبعد عرض كل هذه الأقوال نرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأى جمهور البصريين الذي ذكره أبو البقاء في أول كلامه وهو أن الخبر المفرد الجامد لا يتحمل الضمير ، وأما ما قاله الرمانى وغيره فهو قول ضعيف ولا دليل عليه .

---

(١) الهمع ١/ ٩٥ والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٥٥١ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١/ ٣٥٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٨ ، ٣٣٩.

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٤) شرح التصريح ١/ ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٣ وضياء السالك ١/ ٢٠٤ .

وقد ذكر ابن عقيل أن رأى الرمانى دعوى مجردة عن الدليل"[١].

اختلاف النحاة في تعريف الفاعل [٢]

الفاعل عند النحويين : اسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدماً عليه ، سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد ، وقال بعض النحويين : الفاعل من وجد منه الفعل وغيره محمول عليه وهذا ضعيف لأربعة أوجه:

أحدها: لأن قولهم : رخص السعر ومات زيد فاعل عندهم ولم يصدر منه فعل حقيقة .

والثاني : انه إذا كان فاعلاً لصدور الفعل منه ، لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه ، لأن المعمول لا يثبت بدون علة .

والثالث : أن قولك : ما قام زيد يصح أن نقول فيه : ما فعل القيام فتنفي الفعل عنه ، فكيف يشتق له منه اسم مثبت .

والرابع : أن الاسم إذا تقدم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه" [٣].

فالعكبري يرى: أن الفاعل ما كانت هذه صفته ، سواء أحدث منه فعل أم لم يحدث ، بدليل أن كثيراً من العبارات نجد فيها اسماً اسند إليه فعل ، مع

---

(١) المساعد ١/ ١٢٧.

(٢) المسألة في الإيضاح لأبى على الفارسي ١/ ٢٩ –٦٣ –وشرح الكافية ١/ ٧٠، وشرح المفصل ١/ ٧٣ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٥٧ ، وشرح اللحمة البدرية لابن هشام ١/ ٢٩٦.

(٣) اللباب ١/ ١٤٨ .

أن هذا الاسم لا يتصور منه وقوع هذا الفعل ، ومع ذلك نص النحاة على أنه فاعل ، وذلك مثل قولك : مات زيد ، فزيد ليس هو فاعل الموت ، ولكن الفاعل لهذا الفعل هو الله سبحانه وتعالى ولكن لما كان هذا الفعل مسنداً لهذا الاسم مقدماً عليه فقد جعله النحاة فاعلاً ، فهو إذن فاعل لفظاً لا حقيقة ، أو هو فاعل صناعة لأن الفعل قام به .

وأما ما قاله بعض النحويين من أن الفاعل لابد وان يوجد منه الفعل حقيقة وغيره محمول عليه فقد ضعفه أبو البقاء – كما مر – من أربعة أوجه :

ويتفق الرضى مع أبي البقاء في رأيه فيقول : " الفاعل : " وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به" [1].

وقد تفرع من هذه المسألة مسألة أخرى قد دار الخلاف فيها بين النحويين وهى أيهما أصل والآخر فرع المبتدأ أو الفاعل ؟

فاختار سيبويه المبتدأ ، واختار الخليل الفاعل ولكل وجهة .

قال السيوطي : " اختلف في أصل المرفوعات فقيل : المبتدأ والفاعل فرع عنه ، وعزى إلى سيبويه ووجهه : أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم ، وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير ، وقيل : الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ، ووجهه : أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك ،

---

(١) شرح الكافية ١/ ٧١.

وقيل: كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه ، واختاره الرضى ، ونقله عن الأخفش وابن السراج " [١].

وقد وجدت في كلام ابن يعيش[٢] ما يفيد أن الفاعل أصل في استحقاق الرفع وغيره محمول عليه ، ولكنه أفاد أن الفاعل هو الاسم الذي أسند إليه فعل على طريقة المبنى للفاعل ، وكان مقدماً عليه ، فإذا كان بهذه الصورة فهو فاعل سواء أوقع منه الفعل أم لم يقع ، فهو إذن أمر لفظي لا علاقة له بالمعنى ، ويؤكد ذلك أنك إذا قدمت الفاعل لم يكن فاعلاً ، وإنما يكون مبتدأ .

وإذا أردنا أن نرجح أحد الرأيين فإننا نقول : إن كلا الرأيين مقنع سديد، وكل منهما له وجهته وحجته القوية ، ولكننا إذا نظرنا إلى حجة سيبويه وجدناها أقوى ، وذلك لأن المبتدأ – كما قال – يتصدر الكلام ولا يزول عنه حكم الابتداء ، حتى وإن تأخر كان يكون الخبر له الصدارة ، مع أنه كان خبر متأخراً ولكن طرأ عليه ما يوجب تقدمه كقولك : أين أنت ، ومتى السفر ، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم لا يطلق عليه فاعلاً إلا عند الكوفيين ، وهو ضعيف ، كما أن المبتدأ عامل في الخبر الرفع ، وهو أيضاً معمول فقد عمل الابتداء فيه الرفع ، أما الفاعل فهو معمول فقط ، فما قاله سيبويه أكثر إقناعا مما قاله الخليل، فإنه وإن كان كلاماً مقنعاً ومستقيماً إلا لأنه لا يقوى قوة قول سيبويه .

---

(١) الهمع ١/ ٩٣ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٤ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٠ .

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى وهى الخلاف في تعريف الفاعل فإنني أرى أن **الرأي الراجح** ما قاله أبو البقاء وأيده كثير من النحاة من أن الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدماً عليه ، سواء وقع منه الفعل ، أو لم يقع ، وأما ما قاله بعض النحويين من أن الفاعل من وجد منه الفعل حقيقة فهو قول ضعيف لأنه مخالف لما أجمع عليه النحاة وليس له دليل يقويه ويخرج كثيراً من الجمل عن باب الفاعل .

❊❊❊❊

العامل في الفاعل [١]

نص كثير من النحويين على أن العامل في الفاعل هو الفعل المسند إليه والمتقدم عليه ، ولكن كان لبعض النحويين رأى آخر .

يقول أبو البقاء : " والعامل في الفاعل الفعل المسند إليه ، وهذا أسدّ من قولهم : إسناد الفعل إليه ، لأن الإسناد معنى والعامل هنا لفظي والذي ذكرته هو الذي أرادوه ؛ لأن الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم ، فلما كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنسبة تجوزوا بما قالوا ، والحقيقة ما قلت.

وقال خلف الكوفي [٢] العامل في الفاعل الفاعلية ، والدليل على فساد قوله من أربعة أوجه:

أحدها : أن (إنَّ) عاملة بنفسها وهى نائبة عن الفعل ، فعمل الفعل بنفسه أولى .

والثاني : أن الفعل لفظ مختص بالاسم والاختصاص مؤثر في المعنى ، فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل .

---

(١) المسألة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٧ والارتشاف ٢/ ١٨٠ وشرح الجمل الكبير ١/ ١٦٥ ، وشرح الكافية ١/ ٢٥ والهمع ١/ ١٥٩ وشرح المفصل ١/ ٧٥.

(٢) هو خلف الأحمر بن حيان بن محرز أبو محرز مولى جلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري وهو أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده والعلماء به . إنباه الرواة ١/ ٣٨٣ .

والثالث : أن الموجب لمعنى الفعالية هو الفعل فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

والرابع : أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به كقولك : "مات زيد ، ومفعولاً في اللفظ وهو في المعنى فاعل كقولك : تصبب زيد عرقاً ، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل" (١).

فالعامل في الفاعل عند أبي البقاء وكثير من النحويين هو الفعل الذي أسند إليه وتقدم عليه ، ويرى خلف الكوفي أن العامل فيه الفاعلية وقد أفسده أبو البقاء من أربعة أوجه كما رأينا .

وقد أكد ابن يعيش الرأي الأول وهو ما قاله أبو البقاء فقال : "رافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين" (٢).

وذكر ابن عصفور أن بعض النحويين ذهب إلى أن الفاعل مرفوع لشبهه بالمبتدأ ، وقد أفسده ابن عصفور فقال :" واختلف الناس في الرفع للفاعل، فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ، وذلك انه مخبر عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر، وذلك فاسد ، لأن الشبه معنى ، والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء" (٣).

---

(١) اللباب ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٥ .

(٣) شرح الجمل الكبير ١/ ١٦٥ .

وما اختاره أبو البقاء وكثير من النحويين من أن الرافع للفاعل إسناد الفعل إليه ، أفسده ابن عصفور فقال : " ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدماً عليه ، وذلك فاسد ؛ لأن الإسناد هو الإضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول أيضاً" [١].

وإذا كان بعض النحويين يقولون : إن العامل في الفاعل هو الإسناد أي إسناد الفعل إليه فإن هذا الإسناد هو الإضافة – كما قال ابن عصفور – وكون الإضافة عاملة في الفاعل ، هذا أمر غريب لم يقل به أحد ، وقد رد الرضى هذا القول فقال ليس بشيء ، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى ، والعامل ما به يتقدم المعنى المقتضى ، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينها وبين الفعل كما قال خلف : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل" [٢].

وقال السيوطي : " ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية "[٣]. وهذا العامل الذي قال به خلف عامل معنوي ، وكل النحويين متفقون على أن العامل في الفاعل لفظي وهو الفعل المسند إليه ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا خلف الكوفي.

---

(١) السابق ١/ ١٦٥ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٥٩ .

ويبدو أن الرأي الأولى بالقبول هو رأى أبي البقاء وغالبية النحاة من أن العامل في الفاعل عامل لفظي وهو الفعل ، لأن الفعل أقوى العوامل ، فإذا كان موجوداً في الجملة وجب أن يكون هو العامل، بالإضافة إلى أن غيره من العوامل محمول عليه ، فهو – والحالة هذه – أولى بالعمل .

****

الخاتمة

وبعد هذه الجولة القصيرة في علل أبي البقاء العكبري تستطيع بعون الله تعالى أن تخرج بالنتائج الآتية:

١- عمد أبو البقاء إلى تعليل أي حكم من الأحكام النحوية .

٢- قد تتعدد العلل عنده للحكم الواحد وهذه ما تميز به أبو البقاء.

٣- تمتاز العلة عنده بالوضوح والإيجاز في العبارة .

٤- تميز أبو البقاء عن غيره بسعة الفكر وغزارة العلم وتنوع العلل وتفصيلها مما جعل العلة عنده مفهومة .

٥- يستطيع المبتدئ والمتخصص أن يستفيد من العلة عند أبي البقاء ، وبخاصة في كتاب (اللباب) .

٦- اتضحت العلل والعبارات عند أبي البقاء حتى في إعراب القرآن مما جعل إعرابه قرباً لطلاب العلم.

٧- يعد أبو البقاء واحداً من كبار المعللين في علم النحو ، وقد ظهر هذا من خلال هذا البحث المتواضع

هذا والله أعلى وأعلم وبه الهداية ومنة التوفيق

د/ أحمد إسماعيل حسن يونس
المدرس بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدسوق

۞۞۞

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ت د/ مصطفي النماس مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٩ .

٢- الأشباه والنظائر للسيوطي – مؤسسة الرسالة ت / محمد على النجاد .

٣- أسرار العربية للأنبارى ط دار الجيل بدون .

٤- الأعلام لخير الدين الزركلى ط دار العلم للملايين بيروت .

٥- أمالى ابن الشجرى ، د/ محمود الطناحى – مكتبة الحانجى بالقاهرة .

٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب المصرية.

٧- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت مازن المبارك ط دار النفائس بيروت ١٩٧٢م .

٨- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ت حسن الشاذلي فرهود ط دار التأليف بمصر ١٠٦٩م .

٩- الإنصاف في مائبل الخلاف للأنبارى ت محمد محي الدين عبد الحميد ط بيروت .

١٠- بغية الوعاة للسيوطي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم .

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع .

١٢- التبصرة والتذكرة للصيمرى ت / احمد مصطفي على الدين ط دار الفكر دمشق ١٩٨٢م.

١٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ت ط المكتبة التوفيقية .
١٤- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ت / محمد بن سليمان العثمين ط دار الغرب الإسلامي.
١٥- حاشية الشيخ يس على شح التصريح ط الحلبي .
١٦- حاشية الخضررى على شرح ابن عقيل ط دار الفكر بيروت
١٧- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٨- شرح الأشمونى على الألفية ط الحالبى .
١٩- شرح الكافية للرضى ، يوسف حسن عمر
٢٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت / عبد المنعم هريدى.
٢١- شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت .
٢٢- شرح التصريح عضيمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط الحلبي.
٢٣- شرح ابن عقيل على الألفية ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ط بيروت .
٢٤- شرح اللمحة البدرية لابن هشام ت/ صلاح روای .
٢٥- شرح التسهيل لابن مالك ت / محمد بدوى المختون ط دار هجر للطباعة والنشر .
٢٦- شرح الجمل الكبير لابن عصفور ت / صاحب أو جناح .
٢٧- ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار.

٢٨- طبقـات النحـاة واللغـويين لابـن قـاضى شـهبه ط الـنعمان بـالنجف ١٩٧٣م .
٢٩- الكتاب لسيبويه ط هبد السلام هارون .
٣٠- اللباب لأبي البقاء العكبري ت / عبد الإله نبهان ط بيروت.
٣١- معجم الأدباء لياقوت الحموي ط دار المأمون القاهرة ١٩٣٦م.
٣٢- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف .
٣٣- المسائل المشكلة البغداديات لأبي على الفارسي ت / صلاح الدين عبد الله السنكاوى ط مطبعة العاني بغداد .
٣٤- المسائل البصريات لأبي عـلى الفـارسي ت/ محمـد الـشاطر مطبعـة المدني.
٣٥- المرتجل لابن الخشاب ت / على حيدر – دمشق ١٩٧٢م.
٣٦- المقتـصد في شرح الإيـضاح للإمـام عبـد الظـاهر الجرجـاني ت/ كاظم بحر المرجان .
٣٧- المقتضب للمبرد ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ت/ محمد عبد الخالق عضيمة .
٣٨- نتائج الفكر للسهيلى/ محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام .
٣٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي ط دار المنار .
٤٠- نكت الهيمان في نكت العميان للصلاح الصفدي ت / أحمـد زكـى المطبعة الجمالية ١٩١١ .

٤١- النكت الحسان لأبي حيان ت / عبد الحسين العتكى ط مؤسسة الرسالة.
٤٢- نفح الطيب للمقري ط دار صادر بيروت ت / إحسان عباس
٤٣- همع الهوامع للسيوطي دار الكتب العلمية بيروت .
٤٤- وفيات الأعيان لابن خلكان مطبعة السعادة ت / محمد محي الدين عبد الحميد .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدّمــة	٦٤١
التمهيـد : التعريف بأبي البقاء العكبري	٦٤٣
العلة النحوية عند أبي البقاء	٦٥٠
نموذج لتوضيح الفرق بين العكبري والرضى في توضيح العلة النحوية	٦٥٢
الفصل الأول : تعليل الأحكام النحوية في باب الإعراب والبناء	٦٥٥
الإعراب بين اللفظ والمعنى	٦٥٥
علة كون موضع الإعراب آخر الكلمة	٦٥٩
موضع الحركة من الحرف	٦٦٤
الحرف غير مجتمع مع الحركات	٦٦٨
ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية	٦٧١
علة زيادة التنوين	٦٧٦
حروف العلة في الأسماء الستة حروف إعراب لا إعراب	٦٨٠
المثنى والجمع بين الإعراب والبناء	٦٨٩
حروف المد في المثنى والجمع إعراب	٦٩٢
زيادة النون في التثنية والجمع	٦٩٥
علة اختيار الألف والتاء في جمع المؤنث	٦٩٨
كسر جمع المؤنث في حالة النصب بين الإعراب والبناء	٧٠١
التنوين في جمع المؤنث ليس للصرف	٧٠٤

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني: تعليل الأحكام النحوية في المرفوعات	٧٠٧
علة عامل الرفع في المبتدأ	٧٠٧
عامل الرفع في الخبر	٧١٢
الخبر الجامد لا يتحمل الضمير	٧١٨
اختلاف النحاة في تعريف الفاعل	٧٢٠
العامل في الفاعل	٧٢٤
الخاتمة	٧٢٨
المصادر والمراجع	٧٢٩
فهرس الموضوعات	٧٣٣